

Distr.: General  
3 March 2017  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البند ٣٦ من جدول الأعمال  
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن  
السنة الثانية والسبعون

## الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين تقرير الأمين العام

### أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٤ (٢٠١٦)، اللذين طُلب إليّ فيهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقرير سلفي، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/71/682-S/2016/1049)، بما في ذلك الجهود الكبيرة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. ويقدم التقرير أيضاً موجزاً عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بأفغانستان. ويتضمن مرفق هذا التقرير تقييماً للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور التقرير المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ (A/70/775-S/2016/218)، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

### ثانياً - التطورات ذات الصلة

- ٣ - ظلت الحكومة تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة. واستمرت المناقشات الثنائية بين رئيس أفغانستان، أشرف غني، والرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله، لتحسين علاقة العمل بينهما. وُفُتِح تحقيق في دور النائب الأول للرئيس، عبد الرشيد دوستم، في



الاحتجاز غير القانوني لحاكم سابق لولاية جوزجان والاعتداء عليه، حسب ما تشير إليه الادعاءات. ولا يزال العديد من المناصب الحكومية الرئيسية شاغرا. وقامت هيئات إدارة الانتخابات المنشأة حديثا بخطوات أولية نحو تنفيذ الإصلاحات الانتخابية والتحضير للانتخابات المقبلة. كذلك واصلت الحكومة العمل على تحقيق تقدم فيما يتصل بخطتها لمكافحة الفساد. وبالتوازي مع ذلك، أُحرز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام مع الحزب الإسلامي قلب الدين، شمل رفع الجزاءات عن قلب الدين حكمتيار، بيد أنه لم يُحرز تقدم ملحوظ في محادثات السلام بين الحكومة وحركة طالبان. وسُجلت زيادة في المشاركة المتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي. وواصلت الحالة الأمنية تدهورها ببلوغ الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن وحركة طالبان مستوى قياسيا في عام ٢٠١٦ واستمرارها بتلك الوتيرة في عام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، واصلت مستويات العنف ضد المدنيين ارتفاعها وسُجلت زيادة كبيرة في أعداد الضحايا من الأطفال وفي حركات النزوح الداخلي. وظل تقديم الخدمات يشكل تحديا بالنظر إلى الحالة الأمنية الصعبة. وظلت الحالة الاقتصادية هشة، في ظل استمرار انخفاض كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار.

## ألف - التطورات السياسية

- ٤ - منذ صدور التقرير السابق، واصل الرئيس والرئيس التنفيذي جهودهما الرامية إلى تحسين علاقة العمل بينهما. وناقش القائدان وضع آلية للتشاور بشأن التعيينات في الوظائف العليا، وتقاسم السلطة وتفويض المسؤوليات فيما بين كبار المسؤولين الحكوميين.
- ٥ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اتهم علناً الحاكم السابق لولاية جوزجان، أحمد إشي، النائب الأول للرئيس باحتجازه بصورة غير قانونية أياما عدة في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر وادعى أنه تعرض لاعتداء جنسي أثناء احتجازه. وأعلنت الحكومة فتح تحقيق في تلك المزاعم، وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن المدعي العام أن السيد دوستم مشتبه فيه بشكل رسمي. وقد رفض النائب الأول للرئيس حتى الآن الامتثال لقرار استدعائه من قبل المدعي العام للاستجواب. واتهمت شخصيات بارزة في الحزب السياسي للنائب الأول للرئيس، جونبش مِلِّي (الجهة الوطنية)، الحكومة بمحاولة تمهيش جماعة الأوزبك العرقية ونظمت مظاهرات احتجاجا على طريقة تعامل الحكومة مع النائب الأول للرئيس.
- ٦ - وواصل الرئيس الجهود الذي يبذلها للتواصل مع منتقديه ومع شخصيات المعارضة، بما في ذلك مع اثنتين من أكبر جماعات المعارضة السياسية في البلد، وهما مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان والمجلس الأعلى للأحزاب الوطنية والجهادية، وكذلك مع حاكم ولاية بلخ عطا محمد نور. وواصلت جماعات المعارضة ضغطها على الحكومة فيما يتعلق بالتعيينات وغير ذلك من التنازلات، بيد أنها خفضت من حدة انتقاداتها العلنية للرئيس والرئيس التنفيذي.

٧ - ولا يزال مستقبل الوزراء السبعة الذين تم التصويت بحجب الثقة عنهم في الجمعية الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ضبابياً. فما زال ستة منهم يزاولون عملهم في مناصبهم، في حين لم يصدر بعد قرار المحكمة العليا بشأن دستورية التصويت بحجب الثقة. وظل مسؤولون بالنيابة يشغلون مناصب عدة داخل الحكومة، من بينها مناصب وزير المناجم والنفط، ورئيس المديرية المستقلة للحكم المحلي، ووزير الإعلام والثقافة، ووزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووزير الشؤون القبلية.

٨ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، توفي رئيس المجلس الأعلى للسلام، بير سيد أحمد غيلاني. وقد تزامنت وفاته مع تقارير أفادت بأن الحكومة كانت تخطط لوضع استراتيجية أفغانية جديدة للسلام والمصالحة الوطنيين.

٩ - ولم يُحرز أي تقدم ملحوظ نحو إطلاق عملية للسلام بين الحكومة وحركة طالبان. أما اتفاق السلام المبرم في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مع الحزب الإسلامي قلب الدين فقد شهد تنفيذه تقدماً في ظل رفع اسم قائد الجماعة، قلب الدين حكمتيار، في ٣ شباط/فبراير، من قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في أعقاب طلب قدمته حكومة أفغانستان في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وواصل ممثلو الحزب الإسلامي قلب الدين المفاوضات مع الحكومة بشأن قضايا من قبيل الإفراج عن السجناء وترتيبات إقامة أفراد الحزب الذين يُتوقع عودتهم من باكستان. وبشير احتمال عودة السيد حكمتيار إلى كابل القلق في أوساط منافسيه السياسيين الذين يرون أن توحيد صفوف الحزب تحت قيادته يمكن أن يجعل منه أكبر حزب سياسي في البلد. وأعرب المدافعون عن حقوق الإنسان عن قلقهم إزاء هذا الاتفاق نظراً إلى عدم تناوله بشكل كامل شكاوى الضحايا وانتهاكات حقوق الإنسان التي يشتبه في حدوثها.

١٠ - وقد سَرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) القيام بعدد من الأنشطة دعماً لمبادرات السلام المحلية المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل معالجة أمور من بينها المنازعات التي طال أمدتها على الأراضي وغير ذلك من مصادر التوتر والتزعاج.

١١ - وقامت اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة، اللتان شُكلتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالخطوات الأولى نحو تنفيذ الإصلاحات الانتخابية والتحضير للانتخابات المقبلة. وبدأت اللجنة الانتخابية المستقلة عملها، الذي شمل إجراء دراسة تقنية عن الدوائر الانتخابية تمهيداً لتقديمها إلى الحكومة، وتقديم اقتراحات بشأن تسجيل الناخبين، وإعادة توزيع مراكز الاقتراع، ووضع جدول زمني للانتخابات. كذلك عقدت اجتماعات تشاورية بشأن الدوائر الانتخابية وتسجيل الناخبين مع الجهات المعنية في ١٧ و ٣٠ كانون الثاني/يناير. وأكدت علناً اللجنة الانتخابية المستقلة من جديد التزامها

بإعداد قوائم للناخبين حسب مراكز الاقتراع، وفقاً لقانون الانتخابات، وأعلن المتحدث باسمها أن بطاقات الهوية الوطنية الإلكترونية لن تُستخدم في تسجيل الناخبين. وفي ١٠ شباط/فبراير، أعلن المتحدث باسم اللجنة الانتخابية المستقلة أن الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات ستُجرى في عام ٢٠١٨. وتواصلت لجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة مع الجهات الانتخابية المعنية، ووقعت في ٣٠ كانون الثاني/يناير مذكرة تفاهم مع منظمات المجتمع المدني تحدد شروط التعاون بين الجانبين في المستقبل.

١٢ - وبدأت أيضاً اللجنة الانتخابية المستقلة عملية التوظيف لملء منصب كبير موظفي شؤون الانتخابات. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، زكّت اللجنة ثلاثة مرشحين لدى الرئيس في رسالة لم يوقعها سوى أربعة من أعضاء اللجنة السبعة. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أعلن المتحدث رسمي باسم الرئيس التنفيذي عدم القبول بالمرشحين الثلاثة بسبب ما زُعم من افتقارهم إلى المؤهلات وصلاقتهم بأعضاء سابقين في اللجنة. وفي ٣ شباط/فبراير، انتقدت الجهات المراقبة للانتخابات الحكومة لصمتها، ودعت إلى إصدار قرار يصون استقلالية اللجنة.

## باء - الأمن

١٣ - ظلت الحالة الأمنية عموماً متدهورة طوال عام ٢٠١٦ واستمرت على ذلك في عام ٢٠١٧. فقد سجلت الأمم المتحدة ٢٣ ٧١٢ حادثاً أمنياً، مما يمثل زيادة تناهز ٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، وهو أعلى عدد سجلته البعثة على الإطلاق في عام واحد. وفي حين ظل القتال سائداً بصفة خاصة في ولايات هلمند وننكرهار وقندهار وكُنر وغزني، الواقعة في جنوب البلد وشرقها، التي شهدت ٥٠ في المائة من كل الحوادث المسجلة، اتسعت رقعة النزاع جغرافياً بتزايد أنشطة حركة طالبان في شمال شرق أفغانستان وشمالها وكذلك في ولاية فراه في الغرب. وواصلت حركة طالبان ضغطها للتخفيف من قبضة الحكومة على عواصم الولايات فراه وقندز ولشكر كاه، ولاية هلمند، وتيرين كوت، ولاية أوروكان. وظل الدعم الجوي الدولي والأفغاني ونشر القوات الخاصة الأفغانية يتسمان بأهمية حيوية للاحتفاظ بهذه المدن. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، استولت حركة طالبان على المركز الإداري لمقاطعة غوراك في ولاية قندهار، ليصل بذلك مجموع المقاطعات التي ادعت حركة طالبان سيطرتها عليها إلى ١٤ مقاطعة. وإضافة إلى ذلك، طعن في صحة السيطرة على عدد من المقاطعات بعدما أفيد في بعض التقارير عن زيادة في النسبة المئوية للأراضي الأفغانية الواقعة تحت نفوذ طالبان. واستمر تطور القتال من حيث طابعه في ظل تزايد عدد الاشتباكات المسلحة بين حركة طالبان وقوات الأمن الحكومية بنسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل ٦٣ في المائة من كل الحوادث الأمنية، التي كانت حركة طالبان هي البادئة بها في أغلبها. بيد أن الاعتداءات بأجهزة التفجير المرتجلة واصلت انخفاضها في عام ٢٠١٦، إذ كانت أقل بنسبة ٢٥ في المائة من تلك التي وقعت في العام السابق.

١٤ - وفي الفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، سجلت الأمم المتحدة ١٦٠ ٥ حادثاً أمنياً. وشكل ذلك زيادة نسبتها ١٠ في المائة مقارنة بتلك المسجلة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥، و ٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وازداد عدد الاشتباكات المسلحة المسجل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بما بلغ ٣٠ اشتباكاً مقارنةً بشهر كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٦ ليصبح ١ ٨٧٧ اشتباكاً، وهو أعلى عدد تسجله الأمم المتحدة لذاك الشهر. وزادت الاعتداءات بأجهزة التفجير المرتجلة بنسبة ١١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وزادت أيضاً حركة طالبان ضغوطها في ولاية هلمند، مستعينة في ذلك بطرق منها شن معارك ضارية في مقاطعة سانجين في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير.

١٥ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، انفجر جهاز تفجير مرتجل في مقر إقامة حاكم قندهار أثناء عشاء أقامه لبعض الزوار من الدبلوماسيين وكبار الشخصيات، مما أدى إلى مقتل ١٣ مدنياً، من بينهم ٦ دبلوماسيين من الإمارات العربية المتحدة، وجرح ١٩ آخرين. وفي ١٥ شباط/فبراير، توفي سفير الإمارات العربية المتحدة، الذي أصيب في الهجوم، متأثراً بجراحه. ولم تُعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم.

١٦ - وظلت قوات الأمن الأفغانية تواجه تحديات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها التشغيلية. فأوجه القصور في مجالات التحكم والسيطرة والقيادة واللوجستيات، ومعدلات الاستنزاف المرتفعة، تؤثر تأثيراً كبيراً على المعنويات والتجنيد والاستدامة. وأدى اشتداد النزاع إلى زيادة الخسائر البشرية في صفوف كل من قوات الأمن وحركة طالبان. وتقل معدلات إعادة التجنيد والاستبقاء عن الحد الذي يمكن معه تعويض الخسائر الناجمة عن زيادة عدد الضحايا والفارين من الخدمة العسكرية. وبحلول شباط/فبراير، بلغت أعداد قوات الجيش والشرطة الوطنية الأفغانية ما نسبته ٨٦ في المائة و ٩٤ في المائة من المستويات المتوقعة، على التوالي.

١٧ - وحافظ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان على وجوده في جنوب ولاية ننگرهار وفي ولايتي كونار ونورستان. فعلى الرغم من عمليات التطهير التي نفذتها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، بدعم من القوات العسكرية الدولية، أفادت الأنباء بأن الجماعة قد عادت بحلول نهاية عام ٢٠١٦ إلى المناطق التي أبعدت عنها.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ٢١ حادثاً تعرض لها أفراد الأمم المتحدة، من بينها سبعة حوادث تهريب، وحادث متصل بجهاز تفجير مرتجل، وسبعة متصلة بأعمال إجرامية، وسرقة مركبة واحدة من مركبات الأمم المتحدة.

## جيم - التعاون الإقليمي

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة ملحوظة في التواصل الدبلوماسي الثنائي بين أفغانستان والدول المجاورة لها. إلا أن العلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان ظلت متوترة. ففي أعقاب الهجوم الانتحاري الذي وقع في ١٠ كانون الثاني/يناير في مدينة قندهار، اتهم مسؤولون أفغان، من بينهم مستشار الأمن الوطني، حنيف عظمار، ورئيس شرطة قندهار، عبد الرازق، علانيةً جهات فاعلة أجنبية بتنفيذ ذلك الهجوم. ونُظِّمت مظاهرات خارج سفارة باكستان في كابل وخارج قنصليتيها في قندهار وهرات، طالب فيها المتظاهرون الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع باكستان. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أجرى رئيس أركان الجيش الباكستاني، المعين حديثاً، الجنرال جاويد باجوا، مكالمةً هاتفية مع نظيره الأفغاني ومع الرئيس والرئيس التنفيذي. وأجرى الجنرال باجوا أيضاً في ١٥ كانون الثاني/يناير مكالمةً هاتفية مع الرئيس لتقديم التعازي بشأن الهجوم الذي وقع في قندهار في ١٠ كانون الثاني/يناير، ولناقشة التعاون في المسائل الأمنية. إلا أن التوترات بين البلدين زادت مرة أخرى عقب وقوع سلسلة من الهجمات في باكستان. وحمل مسؤولون كبار بالحكومة الباكستانية المتمردين الموجودين في أفغانستان المسؤولية عن بعض هذه الهجمات. وعقب هذه الحوادث، أغلقت باكستان حدودها مع أفغانستان أمام حركة المرور بالكامل ونفذت عمليات قصف عبر الحدود استهدفت فيها أفراداً يُشتبه في أنهم عناصر قتالية داخل أراضي أفغانستان.

٢٠ - وفي ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير، قام نائب وزير خارجية أفغانستان، حكمت كرزاي، بزيارة طشقند على رأس وفد أفغاني لإجراء الجولة الأولى من حوار سياسي بين أفغانستان وأوزبكستان. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس التنفيذي بزيارة طهران على رأس وفد رفيع المستوى. واجتمع خلال الزيارة مع رئيس جمهورية إيران الإسلامية، حسن روحاني، وناقش مسألة دعم أفغانستان في المسائل الأمنية والسياسية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قام وزير الخارجية، صلاح الدين رباني، بزيارة الإمارات العربية المتحدة على رأس وفد عقب الهجوم الذي وقع في قندهار في ١٠ كانون الثاني/يناير. وقام رئيس أفغانستان في وقت لاحق بزيارة الإمارات العربية المتحدة في ١١ و ١٢ شباط/فبراير لتقديم تعازيه إلى أسر ضحايا الهجوم. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير، قام السيد رباني بزيارة موسكو، حيث اجتمع مع وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، لمناقشة التعاون بشأن طائفة من المسائل، من بينها المسائل الاقتصادية والأمنية. وأكد الجانبان مجدداً موقفهما المشترك الداعي إلى وجوب إشراك حركة طالبان في حوارٍ بناء من أجل إرساء عملية للسلام.

٢١ - وازدادت المشاركة المتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي. فقد عُقد في ٤ كانون الأول/ديسمبر المؤتمر الوزاري السادس لدول "قلب آسيا"، في أمريستار، الهند. وفي اجتماع ثلاثي عُقد في موسكو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، ناقش الاتحاد الروسي وباكستان

والصين تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان. واعترض متحدث باسم وزير خارجية أفغانستان على استبعاد أفغانستان من الاجتماع. ووسع نطاق المشاركة في الاجتماع التالي الذي عُقد في موسكو في ١٥ شباط/فبراير ليشمل ستة بلدان، منها أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والهند. وعقب الاجتماع، أصدرت وزارة خارجية الاتحاد الروسي بياناً أشارت فيه إلى أن المشاركين وافقوا على تعجيل وتيرة جهودهم لدعم عملية السلام في أفغانستان، وأعلنت أن جمهوريات آسيا الوسطى ستدعى إلى المشاركة في الاجتماع الإقليمي المقبل بشأن أفغانستان.

٢٢ - وزاد التعاون الاقتصادي أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قام وزير خارجية أوزبكستان، عبد العزيز كاميلوف، بزيارة إلى كابل في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، وأعلن في تلك الزيارة عن خريطة طريق اقتصادية ثنائية، يتوقع بموجبها أن تنمو التجارة السنوية بين البلدين من ٤٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧. واجتمع السيد كاميلوف مع رئيس أفغانستان ورئيسها التنفيذي، ووقع خمس مذكرات تفاهم مع نظيره في أفغانستان، السيد رباني.

### ثالثاً - حقوق الإنسان

٢٣ - ازداد تدهور حالة حقوق الإنسان في عام ٢٠١٦ واستمر ذلك في عام ٢٠١٧، حيث تواصلت الزيادة في عدد الضحايا المدنيين نتيجة للقتال الدائر. ففي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرت البعثة تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وانتهت إلى أن المدنيين يتضررون بصورة متزايدة من آثار النزاع الدائر في أفغانستان، حيث وثقت البعثة أكبر عدد للضحايا في صفوف المدنيين في عام واحد منذ عام ٢٠٠٩. فقد وثقت وقوع ضحايا من المدنيين بلغ عددهم ٤١٨ ١١ شخصاً (٤٩٨ ٣ قتيلاً و ٧٩٢٠ جريحاً)، بزيادة قدرها ٣ في المائة عن العدد المسجل في عام ٢٠١٥. وأدى العنف المتصل بالنزاع أيضاً إلى تدمير المنازل وسبل العيش والممتلكات وتشريد الآلاف من الأسر وتقييد الحصول على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات طوال العام. وعزت البعثة ما نسبته ٦١ في المائة من مجموع الضحايا المدنيين إلى العناصر المناوئة للحكومة، و ٢٤ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة، ومنها ٢٠ في المائة عزتها البعثة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية و ٢ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية و ٢ في المائة إلى الجماعات المسلحة الموالية للحكومة. وظلت الاشتباكات البرية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها السبب الرئيسي لوقوع ضحايا من المدنيين بلغ عددهم ٢٩٥ ٤ شخصاً (١٠٧٠ قتيلاً و ٣٢٢٥ جريحاً)، تلتها التفجيرات باستخدام أجهزة التفجير المرتجلة والهجمات المركبة والانتحارية وعمليات الاغتيال الموجهة والمتعمدة.

٢٤ - ووثقت البعثة زيادة في عدد الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان واستهدف فيها إدارات الحكومة المدنية وشيوخ القبائل ودور العبادة. وعزت البعثة ما عدده ٨٩٩ من الضحايا المدنيين (٢٠٩ قتلى و ٦٩٠ جريحاً) إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان في عام ٢٠١٦، مقابل ٨٢ شخصاً (٣٩ قتيلاً و ٤٣ جريحاً) في عام ٢٠١٥. ونجحت غالبية هذه الخسائر البشرية عن نط من الهجمات الطائفية المتعمدة ضد الأقلية الشيعية. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عن ثلاث هجمات منفصلة في ٢٣ تموز/يوليه و ١١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ استهدف فيها عدداً من الشيعة الذين يعيشون في كابل.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العناصر المناوئة للحكومة هجماتها المتعمدة على مسؤولي الحكومة المدنيين، بمن فيهم النساء. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن هجوم مُركَّب استهدف منزل أحد أعضاء البرلمان في كابل، وقتل فيه ثمانية مدنيين وجرح سبعة غيرهم. وبالإضافة إلى الهجوم الذي شنته عناصر منوئة للحكومة على مقر إقامة حاكم ولاية قندهار في ١٠ كانون الثاني/يناير، تعرض في اليوم نفسه مجمع الإدارة البرلمانية في كابل لهجوم انتحاري أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه، وقتل فيه ٣٤ مدنياً وجرح ٧٥ غيرهم. وفي ٧ شباط/فبراير، قُتل ٢٠ مدنياً وجُرح ما لا يقل عن ٤٠ شخصاً في هجوم انتحاري وقع خارج المحكمة العليا في كابل.

٢٦ - وظل الأطفال يتضررون بصورة غير متناسبة من العنف. فخلال عام ٢٠١٦، وثقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ ١٧٠٧ حوادث قتل وتشويه تم التحقق منها، أسفرت عن ضحايا من الأطفال بلغ عددهم ٣٥١٢ طفلاً (٩٢٣ قتيلاً و ٢٥٨٩ جريحاً)، بزيادة قدرها ٢٤ في المائة عن العدد المسجل في عام ٢٠١٥. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٦، تحققت فرقة العمل من ٤٤٠ حادثاً أسفر عن ضحايا من الأطفال بلغ عددهم ١٠٠٩ أطفال. ومن بين القتلى الذين بلغ عددهم ٢٦٨ قتيلاً، كان هناك ٢٠٠ فتى و ٦٦ فتاة وطفلاً لم يتحدد جنسهما، ومن بين الجرحى البالغ عددهم ٧٤١ جريحاً، كان ٥٢٠ فتى و ٢١٦ فتاة و ٥ أطفال لم يتحدد جنسهم. وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع، وثقت فرقة العمل ٥٧ حادثاً تتعلق بتجنيد ٩١ فتى أو استخدامهم في عام ٢٠١٦. وقد تم تجنيد غالبية هؤلاء الأطفال أو استخدامهم على أيدي العناصر المناوئة للحكومة.

٢٧ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدرت البعثة، بناءً على طلب وزير العدل، تقييماً شاملاً لمراكز تأهيل الأحداث في أفغانستان تم فيه قياس مدى امتثالها لمعايير الأمم المتحدة الدولية لمعاملة الأحداث المحرومين من حريتهم. وأشارت البعثة في ذلك التقييم إلى وجود اتجاهات إيجابية في هذه المراكز، وإن بينت أيضاً وجود حاجة ماسة إلى تحسين التعليم



أثناء الاحتجاز وزيادة الرعاية في مرحلة ما بعد التأهيل للشبان الأفغان من أجل مساعدتهم على الانخراط في المجتمع مرة أخرى. وتقوم البعثة حالياً بدعم وزارة العدل في تنفيذ التوصيات المذكورة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان هناك ١٢٢ فتى محتجزاً في مرفق احتجاز البالغين المشدد الحراسة في ولاية باروان بتهم تتعلق بالأمن الوطني، بما في ذلك الارتباط بجماعات مسلحة.

٢٨ - واستمر استهداف المرافق الصحية والتعليمية والعاملين في المجالين الصحي والتعليمي. ففي عام ٢٠١٦، تحققت البعثة من ١١٩ حادثاً متصلاً بالنزاعات جرى فيها استهداف الخدمات الصحية أو العاملين في مجال الرعاية الصحية، مما أسفر عن وقوع ضحايا من المدنيين بلغ عددهم ٢٣ شخصاً (١٠ قتلى و ١٣ جريحاً) واختطاف ٤٢ مدنياً، وهو ما يتسق مع الأرقام الموثقة في عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، وثقت البعثة احتلال ٢٣ مرفقاً طبياً واستخدامها للأغراض العسكرية. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٦، وثقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، باستخدام منهجية خاصة بها، ٣١ حادثاً تم التحقق منها جرى فيها استهداف مرافق صحية وعاملين في المجال الصحي. وفي عام ٢٠١٦، تحققت البعثة من ٩٤ حادثاً متصلاً بالنزاع جرى فيها استهداف مرافق تعليمية وعاملين في المجال التعليمي، بانخفاض قدره ٢٠ في المائة عن عام ٢٠١٥، وأسفر ذلك عن وقوع ضحايا من المدنيين بلغ عددهم ٩١ شخصاً (٢٤ قتيلاً و ٦٧ جريحاً) والتأثير سلباً على إمكانية حصول الأطفال على التعليم. وواصلت البعثة تسجيل استخدام أطراف النزاع المسلح للمرافق التعليمية في الأغراض العسكرية. ففي عام ٢٠١٦، وثقت استخدام ٤٢ مرفقاً تعليمياً، أساساً من جانب قوات الأمن الأفغانية، التي احتلت أو استخدمت ٣٤ مدرسة.

٢٩ - وما زال العنف ضد المرأة سائداً. ففي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قتل مسلحون مجهولون خمس متعاقبات مع شركة أمنية يعملن في مطار قندهار الدولي، وهن في طريقهن إلى العمل. وبالإضافة إلى ذلك، وثقت البعثة قيام عناصر مناوئة للحكومة بإعدام امرأة في ولاية بادغيس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، كما وثقت حادثين آخرين تم فيهما جلد نساء في ولاية غزني بزعم أنهن ارتكبن "جرائم أخلاقية". وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قامت عناصر مناوئة للحكومة بقطع رأس امرأة في ولاية سربل بعدما قيل بأنها انتقدت علناً ممارسات طالبان. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، وفي ولاية فراه، قتلت مجموعة من مقاتلي طالبان امرأة عمرها ٥٠ عاماً عندما فشلوا في العثور على أختها، الضابطة في الشرطة الوطنية الأفغانية، التي كانت هي المقصودة بذلك. وفي ١ شباط/فبراير، وفي مقاطعة فايز آباد التابعة لولاية بدخشان، قتل مهاجمون مسلحون فتاة تبلغ ١٨ عاماً، قيل أنها رفضت طلب زواج تقدم به الحاكم في حكومة الظل التابعة لحركة الطالبان. وقد واصلت الأمم المتحدة، من خلال توفير خدمات إنقاذ الحياة والخدمات الأساسية للمرأة المحتاجة في تسع مقاطعات، تقديم

الدعم لما عدده ١١ مركزاً لحماية المرأة وخمسة مراكز للإرشاد الأسري، من أصل ما مجموعه ٣٧ من هذه المراكز.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هيئات إدارة الولايات إنشاء لجان معنية بالشؤون الجنسانية والمرأة تكلف بتعميم مبادرات ملموسة للمساواة بين الجنسين في أعمال الإدارات القائمة في كل من هذه الولايات. ودخلت تلك اللجان الآن طور العمل في ١٢ ولاية على الأقل. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة عن بدء العمل باستراتيجيتها وخطة عملها للقضاء على العنف ضد المرأة للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أقرت لجنة مشتركة تتألف من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الجمعية الوطنية النص المنقح لقانون القضاء على التحرش ضد النساء والأطفال. و ينتظر هذا القانون موافقة الرئيس. غير أن المناقشات المتعلقة بتمويل تنفيذ مبادرة خطة العمل الوطنية المتعلقة بإعمال قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم تتوصل بعد إلى نتائج حاسمة. وفي الوقت نفسه، بدأ مجلس الأمن الوطني في وضع استراتيجية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، ويجري الآن التشاور مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٣١ - وفيما يتعلق بإصلاح نظام العقوبات، وافقت الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير على مرفق للقانون الجنائي الحالي لعام ١٩٧٦ وأقره الرئيس. وينص ذلك المرفق للمرة الأولى على تجريم الاستيلاء على الأراضي، وتقديم إقرارات غير صادقة عن الأصول المملوكة، والإثراء غير المشروع. وقام مبدئياً مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر بإقرار القانون الجنائي المنقح. ويتولى حالياً المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد استعراض القانون الجنائي، قبل عرضه على البرلمان.

## رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٢ - لا تزال الحالة الاقتصادية هشة في أفغانستان. إذ تسجل آخر تقديرات البنك الدولي لمعدل النمو في عام ٢٠١٦ نسبة ١,٢ في المائة، وهي نسبة تمثل زيادة متواضعة مقارنة بمعدل النمو المسجل في عام ٢٠١٥، ولكنها ما زالت أدنى بقليل من التوقعات السابقة. وقد واصلت الحكومة إصلاحاتها الضريبية، حيث أفادت في كانون الأول/ديسمبر بأنها تجاوزت الأهداف التي وضعها صندوق النقد الدولي لتحصيل الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٦، وكان ذلك بتحقيق زيادة تبلغ نسبتها ٣٤ في المائة بالقيمة الإسمية و ٢٧ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة بما تحقق في عام ٢٠١٥. غير أن شواغل المستثمرين إزاء الأمن، وإزاء مدى توافر بيئة مواتية للأعمال في البلد، ما زالت تؤثر سلباً على ثقة المستثمرين.

٣٣ - وأقرت الجمعية الوطنية الميزانية الوطنية للسنة المالية الهجرية الأفغانية ١٣٩٦ (التي توافق السنة الميلادية ٢٠١٦/٢٠١٧) وأصدرتها في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وقد

خففت الميزانية الوطنية البالغة ٦,٤ بلايين دولار بنسبة ٧,٧ في المائة مقارنة بميزانية السنة السابقة. وطرأ أكبر انخفاض، وقيمته أكثر من ٤١٥ مليون دولار، على القطاع الأمني نتيجة تغطية تكاليف شراء الوقود لكل من وزارتي الداخلية والدفاع من "خارج الميزانية" وشرائه والتزويد به على مستوى ثنائي. وقد أُجريت تخفيضات أخرى على الميزانيات المخصصة لتنمية قطاع الصحة، والإدارة الاقتصادية، وكذلك قطاع المياكل الأساسية، وإن كان من المتوقع أن يتلقى القطاع الأخير ما يزيد عن نصف النفقات الإنمائية لسنة ٢٠١٦/٢٠١٧. وقد خففت كذلك ميزانية المشاريع الإنمائية الممولة ذاتياً من الحكومة بنسبة ٨ في المائة مقارنة بميزانية السنة السابقة.

٣٤ - وبدأ فريق الأمم المتحدة القطري استعراض منتصف المدة الذي يجريه لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي المناقشات التي أجريت في أعقاب الاجتماع الذي عقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر بشأن تنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، أشار عدد من المانحين في كابل إلى أنهم يشاركون بالمثل في عمليات استراتيجية للتخطيط أو الاستعراض واتفقوا على تنسيق المناقشات من أجل وضع تحليلات سياقية مشتركة. وبدأت تلك المناقشات في كابل، في ١٩ كانون الثاني/يناير، بالتشديد على أهمية تقديم الخدمات في سياق تتناقض فيه سبل الحصول عليها، ودور الصناعات الاستخراجية في التنمية، والروابط القائمة بين المبادرات الإنسانية والإنمائية، والتحديات التي تعترض إيجاد فرص العمل، والعمل مع منظمات المجتمع المدني، والموثوقية، ومعالجة البيانات وتفسيرها.

٣٥ - وواصلت الحكومة أيضاً تنفيذ خططها لمكافحة الفساد. ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير، تم تدشين المقر الدائم الجديد لمركز العدالة لمناهضة الفساد في كابل. وقد بت المركز حتى الآن في ست قضايا ابتدائية تم في ثلاث منها تأكيد الإدانة في مرحلة الاستئناف، بما في ذلك قضية معقدة تضم تسعة متهمين وتتعلق باختلاس مبلغ قدره ٣٦٠.٠٠٠ دولار. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أدانت محكمة مركز العدالة لمناهضة الفساد لواءاً في وزارة الداخلية بتهمة الرشوة وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٤ عاماً. وفي ١٥ شباط/فبراير، أدين رئيس للشرطة المحلية بتهمة غسل الأموال وحُكم عليه بالسجن لثلاث سنوات. ووجه مؤخر المدعون العامون لدى المركز لنائب وزير التنمية الحضرية تهمة اختلاس مبالغ تقدر بمئات الملايين من الدولارات. ولم تجر محاكمته بعد. وتواصلت المشاورات بشأن إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وصياغة قانون مكافحة الفساد من أجل إصلاح مؤسسات الوقاية والرقابة التابعة للحكومة.

٣٦ - وأقر مجلس الوزراء في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قانون إدارة الأراضي الذي اقترحه الهيئة المستقلة للأراضي. وسوف يقدم مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية لإقراره عندما تنعقد في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧. وينص مشروع القانون على تجريم اغتصاب الأراضي،

وتعزيز دور الهيئة في تسجيل الأراضي ومنح سندات الملكية وزيادة ضمان حيازة المرأة للأراضي.

٣٧ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين الحوكمة على الصعيد دون الوطني. واتخذت المديرية المستقلة للحكم المحلي خطوات لإعادة هيكلة جميع برامجها لبناء القدرات والرصد والتقييم. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، قدمت استراتيجية جديدة لبناء القدرات من أجل إجراء مشاورات حكومية داخلية بشأنها. وقد بدأ، على أساس الجدارة، تعيين ٣٤ من الأخصائيين الجنسانيين و ٣٤ من أخصائيي الرصد والتقييم، بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإدارة على الصعيد المحلي. وسيكون مقر عمل هؤلاء الأخصائيين في مكاتب حكام الولايات. وفي عام ٢٠١٦، وفي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان استقدام موظفي الخدمة المدنية على أساس الجدارة، تمت جميع التعيينات الجديدة من خلال عملية قائمة على الجدارة لبصل مجموع التعيينات على أساس الجدارة إلى ٥٣ حاكماً من حكام المقاطعات (١٤ في المائة)، وخمسة نواب لحكام الولايات (١٥ في المائة). وقام الرئيس مباشرة بتعيين ما مجموعه ٢٠ من رؤساء البلديات (١٢ في المائة).

٣٨ - وتعزيزاً لعدد الشرطيات العاملات في الشرطة الوطنية الأفغانية، تم، مؤخراً في سيفاس، بتركيا، بدعم من البرنامج الإنمائي، تدريب ٢٥٠ شرطية حديثة التعيين. وأُنهِت الجندات برنامجهن التدريبي الذي استغرق أربعة أشهر في ٥ كانون الثاني/يناير، وتم إلحاقهن بوظائف داخل الشرطة الوطنية الأفغانية. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي للشرطيات في قوة الشرطة ما زال يقل عن ٢ في المائة.

## خامسا - المساعدة الإنسانية

٣٩ - ازداد تدهور الحالة الإنسانية في عام ٢٠١٦ واستمر ذلك في عام ٢٠١٧، إذ سجلت أرقام قياسية في أعداد حالات التشريد الداخلي الجديدة الناجمة عن النزاع، وتفاقمت هذه الحالة بسبب عودة أكثر من ٦٢٠.٠٠٠ شخص من اللاجئين، والأفغان الذين لا يحملون الوثائق اللازمة، من باكستان. وقد بلغ عدد من سُجل في عام ٢٠١٦ أنهم أصبحوا مؤخراً من المشردين داخلياً ٦٥١ ٧٥١ شخصاً في ٣٢ من أصل ٣٤ مقاطعة، ومنهم نسبة تزيد عن ٤٥ في المائة قد انضموا إلى صفوف المشردين في الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر. ويمثل هذا الرقم أكبر عدد سُجل في المنطقة من الأشخاص المشردين داخلياً، حيث سجلت ٢٢٠ مقاطعة حالات تشرد ناجم عن النزاعات، وزيادة إجمالية تبلغ نسبتها ٣٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وحتى الوقت الراهن في عام ٢٠١٧، انضم حديثاً إلى صفوف المشردين ١٢ ٨٦٣ شخصاً، وسُجل بالفعل في ١٧ من أصل ٣٤ مقاطعة قدر من التشريد القسري. وقدمت الأمم المتحدة والمنظمات

غير الحكومية للسكان المشردين مساعدات إنسانية شملت مبالغ نقدية، وخدمات ولوازم صحية، وملاجئ، ومواد غذائية وغير غذائية.

٤٠ - وازدادت الحالة تفاقمًا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦ بسبب الطفرة التي حدثت في عدد اللاجئين العائدين من خلال برنامج العودة الطوعية إلى الوطن التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان مجموع الأفغان الذين سجلوا في قوائم اللاجئين العائدين من باكستان قد بلغ ١٠٢ ٣٧٠ شخص، بينما بلغ عدد العائدين من إيران (جمهورية - الإسلامية) ٢٢٩٠ ٢ شخصًا، والعائدين من بلدان أخرى ١٨٥ شخصًا. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، علقت المفوضية أنشطتها في مراكز الصرف لفصل الشتاء. وتقرر، في اجتماع ثلاثي عقدته أفغانستان وباكستان والمفوضية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، استئناف برنامج إعادة الإعادة إلى الوطن في ١ نيسان/أبريل. ووفقًا للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال عملية رصد واسعة النطاق، كان العائدون ينفقون المنحة النقدية التي قدمت لهم لأغراض إعادة الإدماج (التي يبلغ متوسطها ٤٠٠ دولار للفرد) على تلبية احتياجاتهم الفورية. وتراوحت عادة مدة إنفاق تلك المنح ما بين شهرين وثلاثة أشهر.

٤١ - وارتفعت أيضًا وتيرة ترحيل وإعادة الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة من باكستان ارتفاعًا كبيرًا خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦، حيث تجاوز عدد الوافدين ٢١٤ ٠٠٠ شخص، مقارنة بما عدده ٣٤ ٠٠٠ شخص في الأشهر الستة الأولى من السنة، ليصل المجموع بذلك إلى ١٨٩ ٢٤٨ شخصًا وافداً في عام ٢٠١٦. واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٧؛ ففي ١١ شباط/فبراير، كان عدد الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة الذين عادوا من باكستان قد بلغ ٨ ٣٠٠ شخص، وهو ما يكاد يعادل العدد الإجمالي للعائدين خلال الربع الأول كله من عام ٢٠١٦ (وهو ٩ ٣٣٥ شخصًا وافداً). وظل معدل العودة من جمهورية إيران الإسلامية مستقرًا، بمتوسط يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ شخص في الشهر. واستمر أيضًا هذا الاتجاه في عام ٢٠١٧، إذ عاد من جمهورية إيران الإسلامية حتى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧ عدد قدره ٣٩ ١٥١ من الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة. ومن بين الوافدين من باكستان، عاد ٧ ٥٦٣ شخصًا من تلقاء أنفسهم وتم ترحيل ٧٣٧ شخصًا. ومن بين العائدين من جمهورية إيران الإسلامية، عاد ٢٠ ٩١٢ شخصًا من تلقاء أنفسهم وتم ترحيل ١٨ ٢٣٩ شخصًا. وما زال العائدون من باكستان يشيرون إلى أن الأسباب الرئيسية التي دفعتهم لمغادرة باكستان هي تشديد إجراءات الشرطة وعدم اليقين بشأن وضعهم في باكستان، بما في ذلك خوفهم من الطرد. ومن المتوقع أن تزداد أعداد العائدين عندما تستأنف المفوضية برنامج إعادة الإعادة إلى الوطن.

٤٢ - وظل الكثيرون في أفغانستان ممن انضموا حديثًا لصفوف المشردين داخليًا ومن العائدين الأفغان عرضة لتشرّد إضافي أو متكرر بسبب تزايد شدة النزاع واتساع نطاقه وارتفاع أسعار السلع الأساسية، فضلًا عن ندرة الخدمات والوظائف في المناطق التي يتم فيها

توطين العائدين بأعداد كبيرة، لا سيما في ولايات بغلان وكابل وقندز ولغمان وننكرهار. ورغم أن المراكز الحضرية الكبيرة في جلال أباد وكابل أصبحت مقصدا مفضلا، ولا سيما في صفوف العائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة، كانت الطاقة الاستيعابية في البيئات الحضرية محدودة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والرعاية الصحية والتعليم. واعتمد، في ١٤ شباط/فبراير، إطار سياساتي للعائدين والمشردين داخليا، يتناول مسائل من قبيل مواءمة الدعم المقدم وحرية اختيار مكان الاستيطان وتوفير بطاقات الهوية، إلى جانب خطة عمل للعائدين والمشردين داخليا.

٤٣ - وانخفضت هجرة الأفغان إلى أوروبا في عام ٢٠١٦. فمن بين الوافدين عن طريق البحر البالغ عددهم ٣٦٢ ٠٠٠ شخص، كان ما يقارب ٤٢ ٠٠٠ شخص من الأفغان، وهو ما يمثل ١٢ في المائة من الوافدين. ويعتبر ذلك انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، عندما كان الأفغان يشكلون ٢١ في المائة من مجموع عدد الوافدين المقدر بـ ٤٢٠ ٠٠٠. وفي الوقت نفسه، زادت أعداد العائدين من أوروبا زيادة كبيرة في عام ٢٠١٦، وبلغ عدد العائدين الذين تلقوا مساعدة من المنظمة الدولية للهجرة ٦ ٨٦٤ شخصا، بالمقارنة مع ١ ٤١٩ شخصا في عام ٢٠١٥. وفي الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ١ ٠٤٥ شخصا من العائدين طوعا من أوروبا. وخلال فصل الخريف، تم توقيع عدد من الاتفاقات الثنائية بشأن السماح بالدخول مجدداً بين حكومات عدة بلدان أوروبية وحكومة أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، اتفقت الحكومة والاتحاد الأوروبي على "الطريق المشترك للمضي قدما بمسائل الهجرة" الذي يتضمن أحكاما بشأن السماح بالدخول مجدداً والعودة.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٦، واصلت أفغانستان استضافة عدد كبير من اللاجئين القادمين من باكستان الذين فروا من العمليات العسكرية التي شنت في شمال وزيرستان في عام ٢٠١٤. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، بلغ عدد هؤلاء اللاجئين ١٢٥ ٠٠٠ لاجئ. ويقيم معظم اللاجئين في مجتمعات مضيقة تربطهم بها صلات قبلية، رغم أنه تم إنشاء مخيم لما يقارب ٢٠ ٠٠٠ شخص في مقاطعة خوست. وركز شركاء العمل الإنساني تدخلاتهم على تعزيز الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا. وفي أوائل عام ٢٠١٧، أسفر اتفاق تم التوصل إليه بين شيوخ اللاجئين وممثلي المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان عن عودة عدد صغير من اللاجئين إلى باكستان. وأعلن أغلب اللاجئين عن عزمهم على البقاء في أفغانستان، في انتظار مزيد من الضمانات لحمايتهم ولتوافر المساعدة على إعادة إدماجهم في مناطق منشأهم في باكستان.

٤٥ - واستمرت القيود المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية وكان سببها الأساسي انعدام الأمن. فقد سُجِّل ما مجموعه ٢٠٠ حادث أضر بالمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية في عام ٢٠١٦، بالمقارنة مع ٢٥٥ حادثاً في

عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، قُتل إجمالاً ١٥ من العاملين في مجال تقديم المعونة وأصيب ٢٦ غيرهم بجروح، وذلك بالمقارنة مع ٦٦ قتيلاً و ٩١ جريحاً خلال السنة السابقة. واختُطف ما مجموعه ١٢١ من العاملين في مجال تقديم المعونة خلال عام ٢٠١٦. وازداد عدد الحوادث التي تعرض لها العاملون في مجال المعونة مرة أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حيث تم الإبلاغ عن ٤٢ حادثاً، بالمقارنة مع ١٧ حادثاً تم الإبلاغ عنها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وما زالت الأضرار تلحق بالمرافق الصحية والعاملين في مجال الصحة في أفغانستان، حيث وقع ٢٩ حادثاً خلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على صعيد البلد برتمته. وفي ٨ شباط/فبراير، تم الاعتداء على موظف وطني من اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء مروره بمقاطعة جوزجان وسقط ستة أشخاص قتلى. ويعزى الانخفاض العام في عدد الحوادث الأمنية إلى حد كبير إلى تعزيز التدابير الأمنية وانخفاض تمثيل الجهات الإنسانية. وواجهت الجهود الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال بالذات صعوبات نتيجة للقيود الأمنية وللقيود المفروضة على التنقل. وتحسنت إمكانية الوصول في شرق أفغانستان عقب محادثات أجريت بشأن تيسير الوصول، وانخفض عدد الأطفال الذين يتعذر الوصول إليهم من ٧٣ ٣٥٥ طفلاً خلال حملة أيام التحصين دون الوطنية التي أطلقت في آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى ٤٨٨ ١٧ طفلاً في حملة كانون الأول/ديسمبر.

٤٦ - ونظراً لعدد الأفغان المعرضين للخطر العائدين إلى المناطق التي شهدت اندلاع النزاع في الماضي أو في الآونة الأخيرة، قامت الأمم المتحدة والشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بتوعية العائدين بأخطار مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام. ومنذ كانون الثاني/يناير، تلقى هذه التوعية أشخاص من العائدين بلغ عددهم ١٦ ٣٩١ شخصاً. وإضافة إلى ذلك، أعلن الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عن خلو ٣٧ مجتمعا محلياً من الألغام. وهذا يتيح لحوالي ١٠ ٠٠٠ فرد، التنقل بحرية داخل مجتمعاتهم في حدود مساحة تبلغ ١٢,٠٥ كيلومتراً مربعاً من أجل القيام بأنشطة التعليم والزراعة والأعمال التجارية. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنه ما زال هناك ٣ ٦٣٥ حقل ألغام و ٣١٨ ساحة قتال و ٥٩ من حقول الرماية الملوثة؛ وهذا يؤثر على ١ ٥٢٧ من المجتمعات المحلية، إلى جانب ما تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة المزودة بأقراص الضغط من تهديد مستمر.

٤٧ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أطلقت الحكومة والأمم المتحدة نداء في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لتوفير مبلغ ٥٥٠ مليون دولار، بهدف تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة لما عدده ٥,٧ ملايين نسمة. ويمثل هذا زيادة نسبتها ١٣ في المائة بسبب زيادة عمليات تشريد السكان نتيجة استمرار النزاع واتساع نطاقه. وإجمالاً هناك أكثر من ٩,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية

بنسبة ٨٣,٨ في المائة. وبلغ التمويل الإجمالي للمساعدة الإنسانية ٥٣٥,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وتم استلام ٢٨٤,١ مليون دولار من ذلك التمويل في إطار المبلغ المطلوب المخصص للأنشطة المتوخاة في خطة الاستجابة الإنسانية، وقدره ٣٣٩ مليون دولار.

## سادسا - مكافحة المخدرات

٤٨ - ارتفع في الفترة المشمولة بالتقرير معدل زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون مرة أخرى بعد انخفاضه في عام ٢٠١٥. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت وزارة مكافحة المخدرات، بدعم من الأمم المتحدة، تقرير الدراسة الاستقصائية الكاملة عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٦. و كما ذكر سابقا، أشير إلى حدوث زيادة في زراعة الخشخاش بنسبة ١٠ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٥، وزيادة بنسبة ٤٥ في المائة في إنتاج الأفيون. وتعزى الزيادة أساسا إلى زيادة الغلة للهكتار وانخفاض نسبته ٩١ في المائة من المساحات المزروعة بالخشخاش المعرضة للإزالة. وفي الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٥١٧ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أسفرت عن مصادرة ١٠٧٦ كيلوغراما من الهيروين، و ٢٣ ٦٠٠ كيلوغرام من المورفين، و ١٥ ٣٧٠ كيلوغراما من الأفيون، و ٤ كيلوغرامات من الميتامفيتامين و ٩٣٣ ٢٦٦ كيلوغراما من الحشيش، و ٦٨٦ من الأقراص المخدرة "أقراص K" (مخدرات اصطناعية) و ٣٢ ٠٢٤ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ١٠ ٩٢٤ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وإضافة إلى ذلك، اعتقل ٥٨٣ من المشتبه فيهم، وجرى تفكيك ٢٥ مختبرا لمعالجة الهيروين، وتم ضبط ١٢٦ مركبة و ٣٩ قطعة سلاح و ١٠٢ هاتف محمول، وسبعة من أجهزة اللاسلكي. وقتل أثناء هذه العمليات أحد أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وجرح ستة آخرون.

٤٩ - ومعرض على الجمعية الوطنية الآن قانون جديد بشأن مكافحة المخدرات أقره مجلس الوزراء في عام ٢٠١٦. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أول تقييم لحالة المخدرات الاصطناعية في أفغانستان، ويشير المكتب في ذلك التقييم إلى أن تعاطي الميتامفيتامين في طريقه لأن يصبح عادة مستقرة بين متعاطي المواد الأفيونية. ولا يقتصر الأمر على تزايد وتيرة ضبط الميتامفيتامين من قبل أجهزة إنفاذ القانون في أفغانستان، بل إن هناك أيضا أدلة على وجود مرافق للتصنيع في الجزء الغربي من البلد.

٥٠ - وعقد الاجتماع الثالث عشر للفريق الاستشاري المعني بالسياسات، في ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، في فيينا. وناقش المشاركون، الذين زاد عددهم عن ١٠٠ مشارك من ٣٠ بلدا و ١١ منظمة، ركائز إعلان فيينا الأربع، وهي التعاون الإقليمي والمبادرات الإقليمية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والسلائف الكيميائية، وخفض الطلب على المخدرات. وعقد الاجتماع الثاني عشر لكبار مسؤولي المبادرة الثلاثية بين أفغانستان



وباكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية)، في ٣ شباط/فبراير، في فيينا، لتقييم التقدم المحرز واستكشاف آفاق التعاون المشترك في المستقبل لمواجهة الاتجار بالمخدرات. وجددت البلدان الثلاثة التزامها بوضع التخطيط المشترك موضع التنفيذ التام وتكثيف الرقابة على الحدود، بما في ذلك وضع آليات لعقد اجتماعات في المناطق الحدودية بين قادة الولايات الحدودية وشرطة مكافحة المخدرات لتبادل المعلومات والاستخبارات، فضلا عن عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات في البلدان الثلاثة.

## سابعاً - دعم البعثة

٥١ - في الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أوفدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ١٩٥ بعثة عن طريق البر و ١٦ بعثة عن طريق الجو، فضلا عن استقبال ٣٥٠ بعثة اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المناطق بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

## ثامناً - ملاحظات

٥٢ - لا تزال أفغانستان تواجه مجموعة من التحديات المعقدة. فقد بلغت أعداد الضحايا من المدنيين وأعداد المشردين داخليا بفعل تفاقم التراجع مستويات قياسية. وازداد تأزم الظروف الاجتماعية والاقتصادية بسبب تصاعد أعداد العائدين من اللاجئين ومن الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة. كذلك لا تزال الحكومة تواجه تحديات سياسية، داخلية وخارجية على حد سواء. وسيظل من اللازم أن تبدي الحكومة عزمها أكيدا على التصدي لجميع هذه التحديات. وسيظل وجود علاقة عمل متسقة بين الرئيس والرئيس التنفيذي أمرا حيويا في هذا الصدد.

٥٣ - وإنني لأرحب بالخطوات المستمرة المتخذة لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية والتحرك صوب الاضطلاع بأعمال التحضير للانتخابات البرلمانية. فالتزام الحكومة، على أرفع مستوى، بإجراء انتخابات برلمانية تتسم بالمصداقية والشفافية أمر مشجع. وعلى الرغم من الأهمية التي تكتسيها الإصلاحات الانتخابية، سيكون من المهم أيضا تعزيز ثقة الجمهور في الإصلاحات والمؤسسات والممارسة الديمقراطية.

٥٤ - وقد بذلت الحكومة جهودا لتحسين الإدارة المالية، بما في ذلك تحصيل الإيرادات. فقد تم للمرة الأولى، في هذا العام، توجيه أكثر من نصف النفقات الإنمائية إلى الإنفاق على الهياكل الأساسية. ومن المهم، بمكان على الأجل الطويل، تعزيزا للتنمية الاجتماعية ولثقة الجمهور في الدولة، أن يجري إحداث توازن بين تطوير الهياكل الأساسية والاستثمار بشكل كاف في رأس المال البشري. وتشكل ضخامة عدد السكان الشباب في البلد تحديا من حيث توفير فرص العمل، كما أنها تهيئ فرصة هامة لمستقبل البلد.

٥٥ - وقد عززت الحكومة برنامجها لمكافحة الفساد، ولا سيما من خلال تفعيل مركز العدالة لمناهضة الفساد. وسيكون من المهم الانطلاق من هذا الإنجاز إلى الأعمال الكاملة لبرنامج الحكومة الأعم لمكافحة الفساد، وتعزيز ثقة الجمهور وثقة المانحين في مؤسساتها.

٥٦ - وقد اشتدت حدة النزاع مرة أخرى، مع تزايد عدد الاشتباكات المسلحة والهجمات المعقدة. وأظهرت قوات الأمن الأفغانية، بدعم من القوات الدولية، قدرة على المجاهدة في ضوء تكثيف العمليات القتالية. ولا يزال من الضروري مواصلة الدعم الدولي لقوات الأمن الأفغانية، وفقا للالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو في عام ٢٠١٦. ويشكل وجود قيادة سياسية قوية وتدابير فعالة لتعزيز هياكل القيادة والسيطرة، وتوافر القدرة التشغيلية وارتفاع الروح المعنوية، أمورا لا غنى عن أي منها لكفالة الاستدامة لقوات الأمن الأفغانية في العام المقبل وما بعده، بالنظر إلى ارتفاع معدلات الخسائر وتصاعدها.

٥٧ - ولا يزال المدنيون يدفعون ثمنا باهظا لهذا النزاع. فقد سجلت البعثة أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين في سنة واحدة، وهو ما يرجع جزئيا إلى تصاعد الاشتباكات البرية. ويشكل تزايد عدد القتلى والمصابين من الأطفال اتجاهها غير مقبول. وأنا أدعو جميع أطراف النزاع إلى اتخاذ خطوات عاجلة لوقف قتل المدنيين وتشويههم، وأشدد على ضرورة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الملح بشدة أن تنفذ السياسة الوطنية لمنع الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف منها تنفيذا كاملا. ولا بد أن تتوقف الهجمات على مرافق الرعاية الصحية والمرافق التعليمية، وعلى العاملين في مجال الرعاية الصحية والمعلمين.

٥٨ - وقد بلغت أعداد المشردين أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يفد من باكستان في هذا العام مزيد من العائدين، بمن فيهم اللاجئون والأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة. ولا يزال الكثيرون في أفغانستان ممن انضموا حديثا لصفوف المشردين داخليا ومن العائدين الأفغان عرضة لتشرّد إضافي أو متكرر، الأمر الذي تترتب عليه آثار مقلقة بالنسبة لتلك الفئات المعرضة لخطر البقاء في دائرة الفقر لفترات مطولة. وأود أن أعرب عن ترحيبي بالتغييرات المقترحة في سياسة الحكومة الأفغانية بشأن التشريد والعائدين. فسوف يلزم الاضطلاع ببرامج متوسطة وطويلة الأجل من أجل استيعاب وإدماج العدد الكبير من العائدين الذين وصلوا إلى البلد بالفعل، والذين سيستمرون في الوصول إليه، ضمانا للنجاح في إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا. وأثني على الحكومة لانخراطها في معالجة هذه المسألة ولتفانيها في ذلك، وأحث الشركاء الدوليين على دعم الجهود التي تبذلها.

٥٩ - وقد أدى تردي الحالة الأمنية وتأثيره على المدنيين إلى تعميق الأزمة الإنسانية في أفغانستان. وبالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية الاستثنائية القائمة، يلزم تقديم دعم دولي قوي وتوفير التمويل الكافي لخطّة الاستجابة الإنسانية الوطنية لعام ٢٠١٧.

٦٠ - ويبرز أيضا الثمن الباهظ الذي يتكبده المدنيون نتيجة النزاع الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع. فإحلال السلام لا يزال هو الخيار الحتمي. ويتواصل تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والحزب الإسلامي قلب الدين. ومن المهم أن يجرز تقدم فيما يتعلق بهذا الاتفاق من أجل إظهار استعداد حكومة وشعب أفغانستان لإقامة سلام عادل. ومن المهم بنفس الدرجة لترسيخ عملية السلام أن تبدي الحكومة التزاما واضحا بالوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بكفالة المسألة عن الإساءات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في الماضي، وضمان أن تظل لحقوق الضحايا أهمية محورية.

٦١ - ويؤسفني أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس صوب إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان. ولا يزال للدور الذي تؤديه بلدان المنطقة أهمية حيوية في أي عملية من العمليات، ذلك أنها يمكن أن تقدم إسهامات هامة في تهيئة بيئة تمكن من الاضطلاع بجهود السلام. وأدعو جميع البلدان المشاركة إلى مواصلة الجهود التي تبذلها. وفي هذا الصدد، يعترف الجميع بأهمية وجود علاقة بناءة بين أفغانستان وباكستان. وأشجع الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة صوب إقامة محادثات مباشرة بين الحكومة وحركة طالبان.

٦٢ - وإنني، إذ أنوه إلى الأهمية المستمرة لدعم العمليات السياسية في أفغانستان ورصد حالة الأمن فيها، أطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة المقرر أن تنتهي في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، لفترة ١٢ شهرا إضافية. وبذلك أؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة بشراكة مستدامة مع أفغانستان، على النحو المبين في التقرير الختامي للجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بالأمم المتحدة في أفغانستان، الذي قدم إلى مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأود أن أنوه إلى الطريقة الفعالة التي جرى بها تنفيذ الولاية الحالية على مدار عام ٢٠١٦، وبخاصة اضطلاع البعثة بمهام المساعي الحميدة والتحاور بشأن القضايا الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان والاتساق بين المانحين، فضلا عن توفير الدعم لتعزيز المؤسسات والقدرات الوطنية في المجالات ذات الأولوية، وفقا لما طلبته الحكومة. وأهيب بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم اللازم لتمكيننا من مواصلة مشاركتنا وأنشطتنا في جميع أنحاء البلد.

٦٣ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.

مرفق\*

Progress achieved against benchmarks

## I. Security

**Benchmark: sustainable Afghan security institutions and processes capable of ensuring peace and stability and protecting the people of Afghanistan.**

Indicators of progress	Metrics
Increase in the number of national police and national army personnel mentored, trained and operational according to an agreed structure	<ul style="list-style-type: none"> <li>As of November 2016, there were 160,667 personnel serving in the Afghan National Army and 7,660 personnel serving in the Afghan Air Force, adding to a total of 168,327 personnel, a figure 26,673 below the end-state objective for 2016. As of November 2016, 887 female personnel were serving in both the Afghan National Army and in the Afghan Air Force. As of November 2016, there were 147,635 personnel serving in the Afghan National Police, 9,365 below the end-state objective. As of November 2016, 2,635 female personnel serve in the Afghan National Police.</li> <li>According to reports it is estimated that the actual strength is likely as much as 20% lower for the Afghan National Defence and Security Forces than the figures given above, as a result of the so-called ghost soldiers/police officers.</li> <li>In the course of 2016, the North Atlantic Treaty Organization (NATO) Resolute Support (RS) Mission has continued to train, advise, and assist the Afghan National Defence and Security Forces.</li> <li>In 2016, the Ministry of Defense and the Ministry of Interior developed the <i>National Military Strategy</i> spanning a period of five years. It foresees an extensive reform of the Afghan National Defence and Security Forces. The <i>National Military Strategy</i> supports and fosters the Afghan National Strategic Planning System, which is comprised of the National Threat Assessment, National Security Policy, National Security Strategy, and the National Campaign Plan.</li> </ul>

## II. Peace, reintegration and reconciliation

**Benchmark: national dialogue and regional engagement to pursue constructive and inclusive process to foster a political environment conducive to peace.**

Indicators of progress	Metrics
Development and implementation of inclusive national and regional processes to enhance peace, reintegration and reconciliation efforts	<ul style="list-style-type: none"> <li>On 11 January 2016, the Quadrilateral Coordination Group (QCG) consisting of Afghanistan, China, Pakistan and the United States met for the first time to discuss the Afghan peace and reconciliation process in Islamabad. Parties confirmed mutual efforts to facilitate an Afghan-led and Afghan-owned peace and reconciliation process to achieve lasting peace and stability in Afghanistan and the region. Three further QCG meetings were held.</li> </ul>

*Note:* The present annex is being circulated in English only.

\* The present annex is being issued without formal editing.

	<ul style="list-style-type: none"> <li>• On 21 September 2016 in New York, on the margins of the 71st UN General Assembly, India, Afghanistan and the United States held a round of trilateral consultations at which they reaffirmed shared interests in advancing peace and security in the region, as well as countering terrorism.</li> <li>• On 22 September 2016, a peace agreement was signed between the Afghan Government and Hizb-e Islami Gulbuddin (HIG). On 6 November 2016, the Afghan government and the HIG Joint Executive Commission for the implementation of the peace agreement officially started its work.</li> <li>• On 20 November 2016, a HIG delegation met with President Ghani to discuss the release of HIG prisoners, refugee repatriation and land distribution. Two days later, a HIG delegation visited Pul-e-Charkhi prison in Kabul and met HIG prisoners. All issues regarding the implementation of the peace agreement continue to be addressed by the Joint Executive Commission.</li> <li>• There were four meetings convened by Pugwash in 2016 related to peace and security in Afghanistan; 23-24 January 2016 in Doha, Qatar on “Peace and Security in Afghanistan”; 5 September 2016 in Kabul, Afghanistan on “moving towards peace in Afghanistan”; 22 November 2016 in Islamabad, Pakistan on “Pakistan-Afghan relations” and; 13 December 2016 in Kabul, Afghanistan on “peace in Afghanistan”.</li> </ul>
Increased ability by Afghan authorities to gather and provide substantiated, updated and accurate information to the Security Council Committee established pursuant to resolution 1988 (2011)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• In 2016 the Government continued to provide substantiated, updated and accurate information to the Security Council Committee established pursuant to resolution 1988 (2011).</li> <li>• On 7 October 2016, the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted their Seventh report, pursuant to resolution 2160 (2014), concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace, stability and security of Afghanistan. The report substantively built on information gathered and provided by the Afghan authorities.</li> <li>• On 13 December 2016, the Afghan Government submitted a request for the delisting of (QDi.088) Gulbuddin Hekmatyar from the United Nations ISIL (Da’esh) and Al-Qaida Sanctions List in order to support a signed peace agreement with the Hizb-i-Islami Gulbuddin. On 3 February Gulbuddin Hekmatyar was delisted.</li> </ul>
Increased public support for the peace process through engagement at the community level and with civil society	<ul style="list-style-type: none"> <li>• On 20 July 2016, independent Ulema from 15 districts of Baghlan province held a gathering in support of the role of religious figures in peace and reconciliation. Around 225 people participated in the gathering, including 150 ulema, as well as tribal representatives, Provincial Council members, Government officials, and civil society. At the conclusion of the gathering, a 10-point resolution was adopted declaring the ulema’s full support for peace and reconciliation based on the Islamic principles. The event was supported by UNAMA.</li> <li>• On 9 August 2016, 40 youth activists, including 11 women, from Balkh, Sar-e-Pul, Jawzjan and Samangan provinces came together in Mazar-e-Sharif for a regional conference on peace and reconciliation. The conference adopted a declaration calling on the Government and the international community to involve youth in the peace process. The event</li> </ul>

*Indicators of progress**Metrics*

was supported by UNAMA.

- In 2016, the Steering Committee of the Afghan People's Dialogue on Peace, supported by UNAMA, finalized the 34 provincial road maps for peace. Seventeen of these provincial road maps were approved by the Steering Committee during the year and will be used for peacebuilding advocacy and initiatives by Afghan civil society actors across the country.
- Between September-December 2016, workshops were conducted by UNAMA working in tandem with the Afghan Independent Human Rights Commission (AIHRC) in all eight regions of the country aimed at building civil society capacity in peace and reconciliation processes through their strengthened advocacy for adoption of the recommendations contained in provincial road maps for peace.
- In 2016, UNAMA field offices carried out half a dozen local peace initiatives, offering mediation support to foster Afghan-led facilitation, mediation and reconciliation efforts on a provincial and district level. These included consultation, gatherings and jirgas with ulema, tribal representatives, Provincial Council members, Provincial Peace Council members, Government officials, and youth and women rights activists.
- On 26 October 2016, the annual Global Open Day event in Kabul on Security Council Resolution [1325 \(2000\)](#) on women, peace and security under the theme "Women and Violent Extremism in Afghanistan", was organized by UNAMA and UN-Women alongside 12 similar regional events across the country.

### III. Governance and institution-building:

**Benchmark: extension of Government authority throughout the country through the establishment of democratic, legitimate, accountable institutions, down to the local level, with the capacity to implement policies and to be increasingly capable of sustaining themselves.**

*Indicators of progress**Metrics*

Increased ability by Afghan authorities and independent electoral institutions to manage and conduct genuine and periodic elections, with due regard to women's participation and constitutionally guaranteed quotas

- In June 2016, the Ministry of Finance announced the Government's intention to allocate USD 31 million for the upcoming elections, of which USD 21 million is in-kind in the form of secondment of civil servants and teachers as polling staff.
- On 25 September 2016, a new election legislation merging the Election Law and the Law on Structures, Duties and Authorities of the Independent Election Commission (IEC) and the Independent Electoral Complaints Commission (ECC) were published in the official Gazette. The new law was passed by legislative decree, and partially incorporated recommendations of the Special Electoral Reform Commission. The IEC was also tasked to prepare a technical study on Wolesi Jirga and Provincial Council constituencies within three months of its "establishment".
- In October 2016, at the Brussels Conference on Afghanistan, the Afghan Government committed, in connection with the Self-Reliance Through

Mutual Accountability Framework deliverables, to move towards “credible, inclusive and transparent elections,” based on the Government’s pledge to “implement in 2017 the essential electoral reforms and prepare for elections to further restore trust and confidence in the electoral process and its institutions.”

- On 22 November 2016, President Ghani appointed 12 new commissioners to the IEC and the ECC, including three women. The commissioners were appointed through a selection process that was open to civil society and the international community, in consultation with political figures, and following interviews by President Ghani, Chief Executive Abdullah and other stakeholders.
- On 12 December 2016, the IEC initiated the selection process of the Chief Electoral Officer. On 12 January the Independent Election Commission recommended three candidates to President Ghani, in a letter signed by only four of the seven commissioners. On 26 January, a spokesperson for the Chief Executive publicly stated that the three nominees were unacceptable due to their alleged lack of qualifications and ties with previous commissioners.
- In December 2016, the IEC commenced initial discussions on voter registration options, and started preparation of packages to assess and reallocate polling centers.
- In December 2016, President Ghani established a multi-agency technical committee on delimitation of electoral boundaries which included the IEC.
- On 9 April 2016, President Ghani requested continuous UN electoral assistance for the next elections. In response, a Needs Assessment Mission (NAM) was deployed in country from 11 to 19 May 2016, which recommended key decisions to be made. Upon the adoption of new election legislation and the appointment to the IEC and ECC, a desk study updated the NAM in January 2017. From 10 to 27 February 2017, a team was deployed to start discussions to formulate a project to provide electoral support, with concrete areas of support to be confirmed. UNDP continues to provide technical assistance through a modest Project Initiation Plan as a bridge towards more comprehensive support based on a request.

Establishment of a Monitoring and Evaluation Committee and development of anti-corruption benchmarks

- In continuation of the Government’s commitment to strengthen the oversight role of the Independent Joint anti-corruption Monitoring and Evaluation Committee (MEC), the Presidential Decree No. 115 declared MEC as an independent institution and obliged all government entities to regularly report on their implementation of MEC recommendations. MEC also issued its New Strategy (2016 to 2018) to actively work with Government institutions to implement anti-corruption reforms.
- MEC published two special reports. The first one focuses on vulnerabilities to corruption in the Ministry of Public Health and the second report discusses the vulnerabilities to corruption in the context of fuel and gas supply and import to the country.
- MEC also released its Tenth Six-Month Report, covering the period of January to July 2016. The report discussed, among other things, progress in the

*Indicators of progress**Metrics*

Empowerment of anti-corruption institutions to oversee a whole-of-Government approach to anti-corruption

- payment of pensions and benefits to retirees by the Ministry of Labor, Social Affairs, Martyrs and Disabled; and the establishment of a Procurement Review and Appeal Committee in line with the Procurement Law.
- As of December 2016, out of the total of 601 MEC recommendations since 2010, 201 were fully implemented, 196 partially implemented, 23 irrelevant and 181 pending implementation.
  - The Afghanistan Extractive Industries Transparency Initiative (AEITI) released its 4th Reconciliation Report in February 2016, covering Government revenues from the oil, gas and mining industries from 2012 to 2013 and is currently preparing its 5th report. AEITI is responsible for Afghanistan's compliance with the requirements for its membership in the Extractives Industries Initiative (EITI) a global standard to promote the open and accountable management of oil, gas, and mineral resources.
  - As part of the Government's increasing efforts to implement its anti-corruption agenda and Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF) commitments, the anti-corruption plans of the five revenue-generating ministries (i.e. Ministry of Finance; Ministry of Mines and Petroleum; Ministry of Commerce and Industries; Ministry of Transport and Civil Aviation; and Ministry of Communication and Information Technology) have been formulated and submitted to the Cabinet in October 2016 for review.
  - In September 2016, the Secretariat of the High Council on Rule of Law and Anti-corruption started consultations with stakeholders on the drafting of the national anti-corruption strategy. Subsequently, the Office of the President took over consultations on the formulation of the national anti-corruption strategy. To advance the government's fight against corruption, UNAMA together with the international community has facilitated the stakeholders anti-corruption working group to include relevant government partners, particularly the High Council Secretariat as well as civil society, in following up on the government's anti-corruption commitments in the previous international conferences (i.e., Brussels and London anti-corruption conferences). UNAMA also facilitated donor anti-corruption working group meetings for a consolidated position of the international community and coherent support to the government in this area.
  - Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF) deliverables called for a Memorandum of Understanding (MoU) between Government and Civil Society which was signed in late 2015. Though there were limited activities under the MoU in 2016, the existence of the MoU itself was an enabling factor in Afghanistan becoming a member of the Open Government Partnership (OGP) in December 2016. At the London Anti-Corruption Summit in May 2016, Afghanistan committed to increase access to information and support civil society participation. UNAMA has continued to liaise with the Administrative Office of the President on further steps of the government in implementing OGP commitments, particularly providing necessary support to enable civil society's participation In the process.
  - Afghanistan improved its ranking in the Transparency International's Corruption Perceptions Index 2016, placing it in 169th position with a four-point increase in the score (from 11 to 15). The Government



	<p>attributed this to its establishment of anti-corruption bodies.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• In the course of 2016, the government and judicial institutions designed, established, developed and made operational the Anti-Corruption Justice Center (ACJC) with national jurisdiction, which has already adjudicated seven anti-corruption cases and is formally investigating dozens of high-level cases.</li> </ul>
Annual publication of asset declarations of public officials	<ul style="list-style-type: none"> <li>• In line with commitments in the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF), nine senior state officials, including the President and the Chief Executive Officer, 25 Cabinet ministers, and 26 provincial governors registered their assets with the High Office of Oversight and Anti-corruption (HOOAC). Asset verification and publication have not started yet.</li> <li>• On 4 May 2016, the High Office of Oversight and Anti-corruption (HOOAC) proposed strict sanctions on public officials who fail to register their assets. This proposal entailed dismissal of 15 Provincial Governors for failing to comply. However, the HOOAC's proposal has not been adopted nor implemented.</li> </ul>
Increased capacity of civil servants at the central, provincial and district levels to discharge functions and deliver services	<ul style="list-style-type: none"> <li>• In an effort to improve the quality of service delivery in the public service, the Civil Service Institute trained 2,572 civil servants in computers applications, English language, human resource management and admin/finance management. The number of staff trained represents 89 percent of the target number of 2,879. Out of the 2,572 trainees, 1,488 were from the central Government and 1,084 from the provincial administrations. Women represented 30 per cent of the participants.</li> <li>• In 2016, 106 staff from IDLG attended various capacity trainings in India. The trainings were organized by the Indian Government Civil Service Institutions, in line with the MoU signed between the Independent Directorate for Local Governance and the Indian Government.</li> </ul>
Increased transparency and effectiveness of civil service appointments	<ul style="list-style-type: none"> <li>• As part of the Government's efforts to ensure merit-based civil service recruitments all new appointments were appointed through a merit-based process led by the Independent Directorate of Local Governance (IDLG), bringing the total number of merit based appointments to; 53 (14%) out of 383 district governors, and 5 (15%) out of 34 deputy provincial governors. In addition, 20 (12%) out of 165 Municipal Mayors were appointed through a competitive process led by the President and the IDLG.</li> </ul>
Strengthened civil service reform supported by a comprehensive approach to capacity-building and donor-funded technical assistance	<ul style="list-style-type: none"> <li>• On 9 August 2016, the President appointed his Senior Advisor on Strategic and Public Relations as the new Chairman of the Independent Administrative Reform and Civil Service Commission (IARCSC). However, he was unable to assume this position, leaving the IARCSC without substantive leadership. To address this gap, the President appointed the deputy head of the Administrative Office of the President to manage IARCSC's operational functions.</li> </ul>

## Indicators of progress

## Metrics

Implementation of the subnational governance policy and development of subnational regulatory, financing and budgetary frameworks

- The revised civil service law, which was formulated in 2015, continues to undergo review, due to the protracted bureaucratic processes involved. These two developments have adversely impacted the implementation of civil service reforms and capacity building
- In line with commitments in the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF), in January 2016, the Independent Directorate of Local Governance (IDLG) launched consultations with national and subnational institutions and with civil society, with support of UNAMA, on the draft revised Subnational Governance Policy. Subsequently, comments from all 34 provincial administrations and selected government ministries, as well as civil society networks were received and incorporated. Later in the process, the donors provided consolidated comments to the draft policy. The draft policy is currently awaiting Cabinet review. The gap created by the delayed appointment of the IDLG leadership has impacted the Policy's approval and dialogue at the highest political level.
- The guidelines for annual provincial planning were developed. Their function is to orientate provincial level authorities in the planning process.
- Local Administration Law amended and submitted to the Lower House. The process was sponsored by IDLG, the Office of the President and technically led by the Ministry of Justice. This law, once enacted, will regulate the affairs related to subnational governance administrative units, including provincial departments, district offices and municipalities.
- In 2016, the draft Municipal Law has been in an ongoing review process between the Office of the President, IDLG, the Ministry of Justice, Kabul Municipality and other stakeholders. A timeframe for the finalization of the draft law has not been identified, yet. In addition, the Municipal outreach framework and Municipal Advisory Board guidelines were developed and endorsed and the solid waste management guideline developed and implemented.

Development and publication of criteria for administrative boundaries

- National and international institutions continue to use the 2009 internal boundary data set, as stipulated by the Independent Directorate of Local Governance and the Geodesy and Cartography Head Office.

Establishment of adequate infrastructure for functioning Government institutions, especially at the subnational level

- Citizen's Service Centers were constructed in four provinces (Bamyan, Daikundi, Paktya and Panjshir).
- 13 Provincial Governor's Offices (PGO) were equipped with internet infrastructure to improve IT management systems in the PGOs.
- 11 Municipalities were provided with internet connections to enable communication with their constituents.

Establishment of credible and accessible judicial and penal systems that respect and uphold the human rights of all citizens

- The National Anti-Corruption Justice Center (ACJC) was established and operational from June 2016. The ACJC conducted six trials, so far, resulting in the conviction of 16 individuals, including individuals charged with bank embezzlement, land grabbing, bank employees, a senior prosecutor and a General at the Ministry of Interior. Trials were held open to the public and in a transparent manner for individuals on major corruption charges. Three of the six trials were affirmed on appeal before the ACJC. Upcoming cases include at least two Major Generals of the Ministry of Interior, the Deputy Minister for

Urban Development. Further dozens of cases are currently undergoing formal ACJC prosecutor investigations.

- The Afghanistan Independent Bar Association recorded 2677 lawyers in Afghanistan, of which 712 are female.
- On 18 April 2016, implementing a request of the Central Prison Directorate, UNAMA released a comprehensive review of prison health services in 31 of 34 Afghan provincial prisons to assess compliance with the Mandela UN international minimum standards of treatment. The report concludes that progress has been made in several key areas but substantial work remains to be done. Pursuant to a recent agreement with the Ministry of Public Health (MOPH), prisoners in nearly all Afghan provincial prisons have free access to basic health services either through MOI prison clinics or referrals to MOPH civil hospitals. UNAMA continues to work with national and international counterparts to implement the report's practical recommendations.
- The newly revised Penal Code was drafted in line with commitments in the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF). The draft legislation, which is still to be considered by Parliament, incorporates crimes in over 50 special laws; and is now consistent with United Nations Convention against Corruption, The Convention against Torture and the United Nations Transnational Organized Crime Convention, as well as modern best practices. The new draft Penal Code defines crimes of violence against women; and incorporates crimes against humanity, war crimes and genocide according to the Rome Statute.
- The Supreme Court and Attorney General Office advanced efforts combatting corruption in their own institutions. Both instituted strategies and action plans to counteract corruption under the guidance of the Second Vice President and the High Council of Rule of Law's Justice Committee.
- On 23 October 2016, UNAMA released the first comprehensive assessment of formal and informal dispute resolution mechanisms, which aim to resolve high-stakes conflicts over access to irrigation water. The report's key finding is that while the recently enacted Water Law provides a comprehensive regulatory scheme, water users continue to rely predominately on local "water masters" to resolve disputes traditionally. The report was presented to the responsible Afghan ministries, who are now supported by UNAMA in the implementation of the recommendations made in the report.
- On 4 December 2016, following the direct request of the Minister of Justice, UNAMA released a comprehensive assessment of Afghanistan's juvenile rehabilitation centers (JRC's) to measure compliance with UN international standards for the treatment of juveniles deprived of their liberty. The report found positive trends in Afghanistan's JRCs while also outlining a critical need to improve in-detention education and post-rehabilitation care for young Afghans to help them re-enter society. Continued international support is required for rehabilitation accommodation improvements, especially in JRCs that were not custom-built and fit for purpose. UNAMA is now supporting the Ministry on the implementation of the recommendations made in the report.

## IV. Human rights

**Benchmark: improved respect for human rights of Afghans, in line with the Afghan Constitution and international law, with particular emphasis on the protection of civilians, the situation of women and girls, freedom of expression and accountability based on the rule of law.**

### *Indicators of progress*

### *Metrics*

Reduction in the number of incidents of unlawful use of force and intimidation of civilians, through compliance by relevant actors with international law

- Between 1 January and 31 December 2016, UNAMA documented 11,418 civilian casualties (3,498 dead and 7,920 injured). Although civilian deaths decreased by two per cent in 2016, civilian injuries increased by six per cent and the overall civilian casualties increased by three per cent compared to 2015. The number of incidents resulting in civilian casualties increased by 12 per cent in 2016. UNAMA attributed 61 per cent of all civilian casualties to Anti-Government Elements and 24 per cent to Pro-Government Forces (20 per cent to Afghan national security forces, two per cent to international military forces and two per cent to pro-Government armed groups). Ten per cent of all civilian casualties resulted from cross-fire between Anti-Government Elements and Afghan national security forces thus could not be attributed to a specific party. Five per cent of civilian casualties resulted from unattributed explosive remnants of war. Ground engagements between Pro-Government Forces and Anti-Government Elements remained the leading cause of civilian casualties, accounting for 4,295 (1,070 deaths and 3,225 injured), followed by detonation of improvised explosive devices with 2,156 civilian casualties (700 deaths and 1,456 injured).
- The conflict severely impacted Afghan children in 2016, with UNAMA recording 3,512 child casualties (923 dead and 2,589 injured), a 24 per cent increase over 2015 and the highest number of child casualties recorded by UNAMA in a single year since 2009. This disproportionate rise in child casualties across Afghanistan in 2016 resulted mainly from a 65 per cent increase in civilian casualties from explosive remnants of war — most of whom were children.
- The Civilian Casualty Avoidance and Mitigation Board (CAMB) had been transferred from international military forces to the Afghan authorities on 26 January 2016 as advised by UNAMA. The board now functions as a focused mechanism for identifying areas for improving civilian casualty mitigation efforts. The CAMB drafted the national Civilian Casualty Prevention and Mitigation Policy that was approved at the deputy-ministerial level and further established a working group on 2 October 2016 to draft an action plan for its implementation. At its quarterly meeting on 15 November 2016, the CAMB focused discussion on devising plans by relevant ministries for implementation of the Civilian Casualty Prevention and Mitigation Policy once it has been endorsed by the National Security Council.
- The Government established a senior-level Protection Working Group that held its first meeting on 30 June 2016 to facilitate a policy-driven dialogue on existing protection of civilian concerns and supporting implementation of improved practices to reduce civilian casualties.
- In 2016, the Ministry of Defence drafted rules of engagement to prevent harm to civilians during operations against anti-government elements.

Improved awareness by Afghans of their rights and by the Government of its obligations

- In its annual report for 2016, the Taliban claimed to document 5,232 civilian casualties between January and December 2016, of which “Americans and the stooge administration” caused 71 per cent (3,836 civilian casualties — 1,504 dead and 2,332 injured); Daesh/Islamic State of Iraq and the Levant-Khorasan Province, unidentified gunmen and local infighting caused 17 per cent (1,127 civilian casualties — 380 dead and 747 injured); and Taliban caused 12 percent — namely 249 civilian casualties (120 dead and 149 injured. In 2016, the Taliban also established a “civilian casualty committee” under their military structure to investigate civilian casualty incidents in which their fighters were involved.

- Although the Government made little tangible progress in 2016 in meeting the commitments set out in its 2015 National Plan on the Elimination of Torture, the Government did renew its commitment to ratify the Optional Protocol on the Prevention of Torture with a new timeline of the end May 2017.

- In May 2016, the National Assembly took action on Presidential Legislative Decree 76, issued in 2015. It rejected Article 10, a preventative detention measure that allowed the National Security Directorate to request the Supreme Court to intern or hold a person deemed likely to commit a national security crime for up to one year. The Assembly approved the remaining parts of the decree, thus retaining the amendments of the Criminal Procedure Code which allow for extended detentions by national security officials up to 10 days. The decree also gives prosecutors the discretion to extend that detention from 15 to 60 days. Thus, a judge’s review and order is not required until 70 days have passed, in violation of both the Afghan constitution and the International Covenant on Civil and Political Rights, art. 9, to which Afghanistan is a party.

- In its November 2016 “Report on Preliminary Examination Activities in Afghanistan”, the Office of the Prosecutor of the International Criminal Court set out its determination that “there is a reasonable basis to believe that the war crimes of torture and related ill-treatment ha[d] been committed by Afghan government forces, in particular the intelligence agency (National Directorate for Security), and the Afghan National Police, since 2003.” In assessing its jurisdiction over these cases under the complementarity principle, the Court noted the Government’s failure to respond to multiple requests for information from the Prosecutor since 2008.

Improved impact of, and support for, legal and policy measures to combat violence against women and girls

- On 31 January 2016, the President inaugurated a dedicated fund to sponsor emergency services for women survivors of life-threatening acts of violence, such as medical treatment and temporary accommodation. Actual functioning of these services, however, has so far been limited by inadequate contributions to the fund.

- On 11 June 2016, the Government approved the strategy and action plan on the elimination of violence against women for the period 2016-2020, which was publicly launched on 5 December 2016.

- With the aim of creating a protective, violence-free environment for women employed in the Afghan National Police, the Ministry of Interior on

*Indicators of progress**Metrics*

	<p>11 July 2016 established a complaint mechanism to prevent and respond to sexual harassment against women police; however the mechanism has not yet become fully functional. UNAMA serves as one of four international organizations that have been requested to provide technical support to the complaint mechanism.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• On 9 November 2016, the Wolesi Jirga approved a law on the elimination of harassment for women and girls. On 25 December 2016, the Meshrano Jirga reviewed the law and proposed amendments to the text to be agreed upon by a joint commission comprised of members of both houses.</li> <li>• Based on findings stemming from questionnaires with 178 government employees (113 women) and focus-group discussions carried out with 19 ministries and the Independent Directorate of Local Governance, on 25 October 2016, the Ministry of Women's Affairs launched the report "Workplace obstacles: Analysis and Recommendations" in which it highlighted the persistence of work-related harassment and determined other workplace obstacles hampering the presence and expansion of women workers in government institutions. The report provides a basis upon which efforts can be made to address them.</li> </ul>
Improved awareness of, and support for, legal and policy measures related to combating impunity and furthering transitional justice	<ul style="list-style-type: none"> <li>• In 2016, UNAMA closely monitored Government peace and reconciliation initiatives, such as the activities of the High Peace Council in adopting its five-year strategy and the peace agreement between the Government and Hezb-i-Islami (Gulbuddin). The Afghanistan Independent Human Rights Commission and transitional justice civil society groups have voiced concerns over the provisions on judicial immunity in the peace agreement and called for the rights of victims to be respected in the peace process.</li> <li>• In October 2016, a letter from the UN High Commissioner for Human Rights to the President in October 2016 expressed concerns about the peace agreement and reminded the Government of Afghanistan's international obligations not only to hold accountable persons responsible for grave violations of human rights and international humanitarian law violations, but also to respect the rights of victims and their families, without which peace and reconciliation are not sustainable.</li> </ul>
Government fulfilment of reporting requirements on international human rights covenants and conventions and implementation of the recommendations from the Human Rights Council Universal Periodic Review of Afghanistan	<ul style="list-style-type: none"> <li>• In April 2016, pursuant to its obligations Article 20 of the UN Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman and Degrading Treatment, Afghanistan submitted its Second Periodic Report to the UN Committee against Torture. The Report was submitted under the simplified reporting procedure and consisted of a set of replies to queries raised in the "List of Issues" adopted by the Committee Session in 2010. Afghanistan's Second Periodic Review will be considered by the 60th Session of the UN Committee against Torture.</li> <li>• Also in 2016, Afghanistan ratified Protocol V to the 1980 Convention on Certain Conventional Weapons on Explosive Remnants of War, which sets out obligations concerning the removal of unexploded ordnance from the battlefield. Ratification should be followed by the implementation of direct measures to ensure the marking, clearance and/or destruction of explosive remnants of war in affected territories under its control.</li> </ul>

Increased capacity and commitment of the Government of Afghanistan and the Afghanistan Independent Human Rights Commission, as the Afghan national human rights institution, to respect, protect, fulfil and promote human rights

- The Country Task Force on Monitoring and Reporting (created to implement the “Monitoring and Reporting Mechanism” on grave violations of children’s rights in situations of armed conflict) noted significant progress from the Ministry of Interior with regard to expansion of Child Protection Units in Afghan National Police recruitment centres, with 16 additional Units inaugurated in 2016, bringing the overall total to 21 throughout the country.
- On 28 July 2016, the President issued a directive for the establishment of a national committee to investigate and report on underage recruitment by Afghan security forces. While widely seen as a positive step, the initiative is based on self-reporting by the government.
- The Ministries of Interior and Education and the National Directorate of Security issued directives during the year to strengthen the protection of children. On 18 June 2016, the Ministry of Interior issued a directive prohibiting media exposure of children arrested on national security charges. On 4 June and 4 July 2016, respectively, the Ministry of Education propagated two directives to all security-related ministries highlighting Afghanistan’s commitment to the Safe Schools Declaration and calling on the security forces to stop using schools for military purposes. On 2 July 2016, the National Directorate for Security issued a directive instructing that children no longer be held in its detention facilities and the cessation of transfers of children to its maximum security prison. As of 15 December 2016, the National Directorate of Security had transferred 42 children to juvenile facilities throughout the country.
- In December 2016, the Afghanistan Independent Human Rights Commission held a national conference for the adoption of the National Action Plan for Protection of Human Rights Defenders in Afghanistan. This pivotal initiative promises to consolidate and strengthen efforts by civil society and international actors such as the EU and its partners to improve protection of human rights defenders in Afghanistan.
- In response to allegations in the media of widespread abuse of children by Afghan police in the southern region of the country, in January 2016 the Attorney-General’s office tasked the Afghanistan Independent Human Rights Commission offices in Kandahar, Uruzgan and Helmand provinces to present information to it and refer cases of sexually abused children. While widely seen as a positive step, the initiative is based on self-reporting by the government.
- With regard to the practice of *bacha bazi* (“boy play”), the Afghan Independent Human Rights Commission led efforts during the year to prohibit and criminalize the practice, resulting in the production of final draft legislation in March 2016. In parallel, definitions and both protective and punitive measures linked to the practice have been included in the language of the revised penal code, as well as the Child Act, which remained under review.

## V. Economic and social development

### Benchmark: Government policies supported by the international community that promote sustainable economic growth and contribute to overall stability.

#### Indicators of progress

#### Metrics

National priority programmes are designed and implemented with international support and endorsement

More equitable distribution of development assistance and Government expenditure throughout Afghanistan

Increased revenue collection and sustainable growth based on Afghan resources

- In preparation for the 4-5 October Brussels Conference on Afghanistan the Government developed the new Afghanistan Peace and Development Framework (ANPDF), and which will serve as the overarching guidance for new National Priority Programs. The ANPDF replaces the Afghan National Development Strategy concluded in 2013.
- Progress has been made on the preparation of five out of 11 NPPs. In October, the Government inaugurated the Citizens' Charter Afghanistan Project, the first phase of the 10-year Citizens' Charter NPP. In line with commitments in the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF), the Government presented the concept papers of four other NPPs to the Brussels Conference on Afghanistan in October 2016: Women's Economic Empowerment, Urban National Priority Program, National Infrastructure Plan, and the Comprehensive Agriculture Development Plan.
- The implementation of the Provincial Budgeting Policy was piloted in four ministries: Ministry of Public Health, Ministry of Education, Ministry of Rural Rehabilitation and Development, and Ministry of Irrigation and Livestock. Relevant comprehensive guidelines for concerned Government agencies for effective implementation of the Policy were issued by the Ministry of Finance (MoF) on 22 March 2016. As a follow-up to the pilot and as part of the Provincial Budgeting Policy implementation, a total of US \$34 million (US \$1 million for each province) was allocated in the 2017 national budget for development projects.
- The Wolesi Jirga (Lower House of the Afghan Parliament) rejected the 1396 Budget (2017) on 21 December 2016, citing imbalance in the allocation of funds among the provinces and low execution rate of the development budget. This resulted in a regular consultation between the Parliamentary Finance and Budget Committee and the Ministry of Finance that resulted in some amendment to the draft budget. The budget was eventually approved by Parliament on 16 January 2017.
- The Government's ongoing initiatives, including anti-corruption efforts, contributed to higher than expected revenue collection in 2016. The revenues were reported at USD 2,4 billion compared to IMF projected revenues of USD 2,04 billion. The achieved revenue collection represents therefore a 20 per cent increase amidst low economic growth, currency devaluation, worsening security, and deteriorating trade relations. Most of the in revenue collection is attributable to effective collection of non-tax revenues and arrears, as well as revenues from ministries (Ministry of Urban Development Affairs and Ministry of Agriculture Irrigation and Livestock) and Da Afghanistan Bank. However, tax collection decreased for large and small tax payers by 8 per cent and 5 per cent respectively, while for medium tax payers tax collection increased by 16 per cent according to the preliminary report of the Ministry of Finance.



- The World Bank's Doing Business Indicators have recorded Afghanistan's drop in ranking on the ease of paying taxes, where Afghanistan's rank dropped 13 places. Afghanistan's rank dropped one place, now ranking 183 of the 190 countries on the index. There was a major reform of the taxation system in 2016, which saw a doubling of the base business tax from two to four per cent, while a number of indirect taxes were also implemented. According to business owners, these new tax reforms are making it more difficult for them to keep their businesses profitable.
- In addition to a decline in Afghanistan's rank on the ease of paying taxes, the World Bank's Doing Business Indicators survey recorded a deterioration in Afghanistan's rank on six of the remaining indicators used to assess the business and growth enabling environment in the country. The most significant declines were measured in the areas of starting new businesses, access to credit and amenities such as electricity. Afghanistan's overall ranking in the Doing Business Indicators survey, comprising a composite of all ten indicators, dropped by one place.
- The World Bank estimated the GDP growth for 2016 in Afghanistan at 1.2 per cent, but projected a better growth rate for 2017 at 1.8 per cent. However, with population growth rates between 2 per cent and 3 per cent, this rate of economic growth would seem insufficient to maintain income levels, suggesting that poverty levels will increase.
- On 13 December 2016, the Objections Review Directorate in the Ministry of Finance Afghanistan Revenue Department in the Ministry of Finance presented a report of a Taxation Working Group to donors. The aim of the report, which was developed in line with a commitment in the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF), was to identify challenges in tax collection that arise from the various exemptions provided to donor-funded initiatives, and to establish a mechanism for resolving questions. Consultations on the report will proceed in 2017, in line with SMAF commitments.

## VI. Regional cooperation

**Benchmark: sustained and effective regional coordination in support of prosperity, peace and stability.**

### *Indicators of progress*

### *Metrics*

Improved coordination of regional bodies and increased regional investments

- On 8 April 2016, in the 24th Leading Committee in Ashgabad, stakeholders signed the Investment Agreement on the TAPI Pipeline. On 23 April, in Almaty, Afghanistan, Tajikistan, Kyrgyzstan, and Pakistan finalized the project implementation documents and made the final decision for putting the CASA 1000 in action.
- On 25 April 2016, the Afghan Foreign Minister met with the Foreign Minister of Turkmenistan to discuss developments regarding the TAPI project, expanding bilateral trade and the need for peace, stability and security in the region.
- On 12 May 2016, in Tursunza de Tajikistan, Afghanistan's Chief Executive, Pakistan's Prime Minister, Tajikistan's President, and Kyrgyzstan's Prime Minister jointly inaugurated the CASA-1000 project.
- On 16 May 2016, during the state visit of the Chief Executive to China, seven bilateral Cooperation Agreements were signed between both countries.
- On 23 May 2016, in Tehran, President Ghani, the President of the Islamic Republic of Iran and the Indian Prime Minister witnessed the signing of the Agreement on the Establishment of a Trilateral Transport and Transit Corridor. Its aim is to facilitate the flow of commerce between the three countries, potentially extending into Central Asia.
- On 4 June 2016, in Herat Province, the Afghan President and the Indian Prime Minister inaugurated the \$290 million Salma Dam hydroelectric power project.
- From 23 to 24 June 2016, in Tashkent, the Afghan President attended the 16th Shanghai Cooperation Organization (SCO). He had bilateral meetings with the Russian President, the Uzbek President, the Kazakh President, and the Kyrgyz President.
- On 19 July 2016, in Pakistan, representatives from Afghanistan, Pakistan and UNHCR met for the 27th Tripartite Commission Meeting. They signed the extension of the existing Tripartite Agreement governing voluntary repatriation until 31 December 2016.
- On 3 August 2016, in Urumqi China, the Inaugural High Level Military Leader Meeting on Quadrilateral Cooperation and Coordination Mechanism in Counter Terrorism took place and was attended by representatives of the Armed Forces of Afghanistan, China, Pakistan and Tajikistan. It was agreed to establish the "quadrilateral mechanism" to coordinate and support each other, including in the areas of intelligence sharing, anti-terrorist capability-building, and joint anti-terrorist training.
- On 5 August 2016, in Tehran, the Afghan Deputy Foreign Minister attended the third political consultation meeting between Afghanistan and Iran. Both sides emphasized strengthening, consolidating and extending formal relations between the two countries and exchanged views on mutual cooperation in security and regional affairs, transit trade, economy, cultural relations, consulate and refugee affairs and extending interministerial relations and cooperation.

- On 7 September 2016, senior officials of Afghanistan and Iran attended a cross-border ceremony in Shamtigh in Iran to mark the completion of the Iranian part of the planned Khaf-Herat railway.
- From 14 to 15 September 2016, the Afghan President visited India and met with the Indian Prime Minister. The two leaders discussed the regional situation and expressed grave concern at continued use of terrorism and violence in the region.
- On 4 October 2016, in Brussels, President Ghani, Chief Executive Abdullah and Foreign Minister Rabbani participated in a side event to the Brussels conference on Afghanistan focused on Regional Economic Cooperation in Afghanistan. The high-level event focused on movement of energy, goods and data. It further identified 11 priority projects.
- From 18 to 19 October 2016, in Tashkent Uzbekistan, the Afghan Foreign Minister attended the 43rd session of the Council of Foreign Ministers of the Organization of Islamic Cooperation (OIC). In the margins, an extradition agreement with Uzbekistan was signed.
- From 3 to 4 November 2016, the Chief Executive attended the 15th Shanghai Cooperation Organization Head of Governments Summit in Bishkek. Afghanistan's Permanent membership in the organization was discussed.
- On 16 November 2016, in Baku, the Lapis Lazuli route agreement was finalized by Afghanistan, Turkmenistan, Azerbaijan, Georgia and Turkey. It needs to be signed by heads of states.
- In 2016, there were four meetings of the 6+1 group, which includes Afghanistan, China, India, Iran, Pakistan, Russia and USA. The meetings were held on 4 February in Berlin, on 6 June in Istanbul, on 22 September in New York and the last one on 2 December in Amritsar, India.
- In 2016, the Heart of Asia-Istanbul Process — supported by UNAMA through facilitation and the provision of good offices — held several meetings between participating countries and organizations to further confidence-building measures. On 4 March, in Delhi, a meeting of the Regional Technical Group of Trade, Commerce and Investment Opportunities Confidence Building Measure was held. On 10 March, in Tehran, a meeting of the Regional Technical Group of the Education Confidence Building Measure was held. On 3 April, in Kabul, a meeting of the Regional Technical Group of the Counter-Terrorism Confidence Building Measure was held where seven activities were prioritized for 2016. On 6 September, in Ashgabat, a meeting of the Regional Technical Group of the Regional Infrastructure Confidence Building Measure was held. On 9 December, in Astana, a meeting of the Regional Technical Group of the Disaster Management Confidence Building Measure was held to review the implementation of activities in the 2016 Action plan.

---

*Indicators of progress**Metrics*

---

- In 2016, the Heart of Asia-Istanbul Process, which was co-chaired by Afghanistan and India, held three Senior Officials' Meetings. On 26 April, in Delhi, a Senior Officials Meeting was held setting the theme "Addressing Challenges, Achieving Prosperity" for the 2016 Heart of Asia-Istanbul Process. On 23 September, a Senior Officials' meeting was held on the margins of the General Assembly in New York. On 3 December, the last Senior Officials' meeting of 2016 was held in Amritsar. UNAMA supported the Afghan Government in these meetings to help the process move forward.
  - On 4 December 2016, in Amritsar, the Heart of Asia-Istanbul Process Ministerial Conference was held with support of UNAMA. President Ghani and Prime Minister Modi inaugurated the conference. The Amritsar declaration focuses on the importance of regional collaboration in countering security threats common to the region, and to capitalize on economic opportunities. The declaration also calls for the development of a regional approach to counter radicalization, exploration of how to strengthen the growth of Small and Medium Enterprises in the region, as well as to continue the process of developing the Regional Counter Terrorism Strategy as per the 2015 Islamabad Declaration.
  - On 27 December 2016, a trilateral meeting of Pakistan, China and Russia took place in Moscow with a focus on Afghanistan. In addition to expressing concern about the rise of extremist groups and agreeing on continued efforts towards an Afghan-owned and Afghan-led peace process, both Russia and China stated that they will increase efforts for delisting members of the Afghan Taliban from the UN sanctions lists.
-

## VII. Partnership between the Government of Afghanistan and the international community

**Benchmark: coherent support by the international community for Afghan priorities within an Afghan-led coordination framework.**

### *Indicators of progress*

### *Metrics*

Increased percentage of aid aligned with the Afghanistan National Development Strategy and Government priorities

- In line with its current Aid Management Policy, the Government considers assistance delivered through on-budget mechanisms to be 100 per cent aligned with Government priorities, and in 2016 donors continued to retain the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF) commitment to deliver at least 50 per cent of Official Development Assistance (ODA) through such mechanisms. Donors also continued to adhere to the SMAF commitment to align 80 per cent of ODA overall with Government priorities. The Ministry of Finance Aid Management Directorate continues to collect data on, and to discuss alignment of, Official Development Assistance through the annual Development Cooperation Dialogues process, but did not publish data on overall alignment of aid in 2016, as new National Priority Programs are still being developed under the framework of the Afghanistan National Peace and Development Framework (ANPDF).

Improved accountability of procurement and contracting on behalf of the Government and the international community

- The National Procurement Authority (NPA) expanded the “Coalition of Reform”, mainly consisting of partners from civil society, private sector, the Government and international development partners. Under this framework, the NPA approved more than 2,000 large and medium contracts worth AFN 250 billion (US\$ 3 billion), resulting in AFN 18.3 billion (US\$ 270 million) worth of savings. It also blacklisted about 100 companies who failed to meet the requirements of transparency and accountability.

Strengthening of the Joint Coordination Monitoring Board in support of the Kabul process and as a means of regular review of progress on Afghan priorities and mutual commitments

- Co-chaired by the Minister of Finance and UNAMA’s SRSG, the Joint Coordination and Monitoring Board met twice in Kabul, on 4 April and 4 September, to review and advance Government preparations for the Brussels Conference on Afghanistan, and to review progress on joint commitments under the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF). The meetings featured remarks by President Ghani, Chief Executive Abdullah, and updates from a number of ministers and senior Government officials, as well as stakeholders from the Afghan private and civil society sectors. Civil society representatives voiced concern over the quality and pace of reforms, perceived corruption within the justice sector and the shrinking space for civil society and human rights defenders due to insecurity. International partners addressed the gathering on a range of subjects featuring both highlights of reform, development progress and areas for improvement.
- Much of UNAMA’s efforts in the area of donor coordination in 2016 focused on facilitating the preparations for the Brussels Conference on Afghanistan in October. In addition to the Joint coordination and Monitoring Board meetings, regular discussions took place in existing fora chaired by the Ministry of Finance and UNAMA and involving the major donors. The issues discussed included efforts in the areas of anti-corruption, revenue genera-

*Indicators of progress**Metrics*

tion, poverty and economic growth. In advance of the Brussels Conference on Afghanistan, UNAMA worked with Government and donors to elaborate a new set of “deliverables,” or priority reform commitments, under the Self-Reliance through Mutual Accountability Framework (SMAF). In follow-up to the Brussels Conference on Afghanistan, UNAMA continues to work with partners to facilitate progress on these commitments through regular working-level fora in Kabul.

- UNAMA also technically assisted Afghan civil society in the preparation of their position papers and statements for the JCMB meetings held in April and September 2016 and the Brussels Conference in October, and advocated for civil society representation in all these three meetings.
- UNAMA further provided technical advice to the Civil Society Working Committee (CSWC) in the selection of the 10 delegates to the Brussels Conference on Afghanistan; facilitated briefing/consultations between SRSR/DSRSR with 10 civil society delegates to the Conference; as well as consultations between civil society and Ministry of Finance; provided technical assistance to CSWC in following up in the aftermath of the Conference, especially where this Committee undertakes the steps to start with monitoring the implementation of Government and International Community’s Brussels commitments.

## VIII. Counter-narcotics

**Benchmark: sustained trend in the reduction of poppy cultivation, narcotics production and drug addiction.**

*Indicators of progress**Metrics*

Decrease in poppy cultivation, narcotics production and addiction rates

- Opium poppy cultivation in Afghanistan increased by ten per cent in 2016 with a total area under cultivation estimated at 201,000 hectares over the area of 183,000 hectares cultivated in 2015. Opium production in 2016 was estimated at 4,800 tons, representing a 43 per cent increase over the 3,300 tons produced in 2015.
- In 2016 opium prices increased in all regions of Afghanistan. At almost US\$ 0.9 billion or the equivalent of roughly 5 per cent of Afghanistan’s estimated GDP, the farm-gate value of opium production increased by 57 per cent in 2016 with respect to past year (not adjusted for inflation).
- Helmand remained the country’s major opium poppy cultivating province, followed by Badghis, Kandahar, Uruzgan, Nangarhar, Farah, Badakhshan, and Nimroz. In 2016, the number of poppy-free provinces in Afghanistan decreased from 14 to 13. Opium poppy cultivation in Jawzjan, in the Northern region lost its poppy-free status, which it had regained in 2008. The average opium yield amounted to 23.8 kilograms per hectare, which was 30 per cent higher than in 2015.

*Indicators of progress*

*Metrics*

Increase in effective interdiction and counter-trafficking efforts

- In 2016, Afghan law enforcement authorities conducted a total of 2,192 counter-narcotics operations which resulted in seizures of 4,759 kg of heroin, 47,048 kg of morphine, 48,022 kg of opium, 66 kg of methamphetamine, 686 MDMA tablets, 352,171 kg of hashish, 72,231 kg of solid precursor chemicals, 15,034 Litres of liquid precursor chemicals. In addition to drugs, these operations led to the dismantling of 57 heroin and eight methamphetamine manufacturing laboratories, arrest of 2,548 suspects and seizure of 485 vehicles, 212 weapons, 347 mobile phones and seven radios.

Increase in licit agriculture and related private capital investment in areas previously used for poppy cultivation

- In spite of the 10 per cent increase in poppy cultivation and 43 per cent production in 2016, there was a positive progress noted in licit crop production and productivity. According to the Ministry of Commerce and Industries, trade figures increased by 20 per cent of which most were the export of not only dry fruits but vegetables and fresh fruits such as pomegranates, grapes and apples. These fruits were exported to Pakistan, United Arab Emirates and India.
- A survey of the Afghan Chamber of Commerce and industries (ACCI) indicates that the grape production increased by at least 20 per cent in Parwan, Samangan, Sar-e-Pol, Jawzjan, Herat and Kandahar provinces in 2016. In Parwan, the production of grapes was doubled while in Samangan the production increased from 7,000 tons in 2015 to 9,000 tons in 2016. Kandahar grapes were valued at US\$ 2.3 million and were mostly exported to Pakistan, India and UAE.
- A report by Ministry of Agriculture, Irrigation and Livestock (MAIL) indicated a nine and a half per cent increase in cultivation and production of wheat in Afghanistan. The report identified the harvest of four and a half million tons of wheat of which more than three and a half million tons were produced from irrigated land and around 850,000 tons from rain fed fields. The report also highlights the improved techniques used for the production of vegetables in Afghanistan but the lack of capacity and quality outputs remains a constraint in marketing the productions in the region and beyond.